٤١٥
ف ٠ ج

الفوائد الضيائية ، تأليف الجامي ، عبدالرحمن
ابن أحمد - ٨٩٨هـ . بخط مصطفى القرلحصاري
سنة ١٠٢٤هـ .

٢١٥ ق ١٩-٢٠ س ١٧٫٥ × ١١ سم
نسخة وسط ، خطها تعليق حسن ، بأوله ثلاث
ورقات مغايره وخط مختلف ، الأوراق مفككة
وبعضها منفرط . طبعت سنة ١٣١٨هـ كما في معجم
المطبوعات .

٧٥٠٦

الاعلام ٤: ٦٧ كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢
ا- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح
الجامي على كافية ابن الحاجب هـ- شرح
الكافية لابن الحاجب .

ف ٢/١٥٨٢
١١/٦/١٤

VO.7

معنوى

مصرع امرء القيس حين المقتول

يا بنتي امرء القيس ان اباكما قتيل

قاتلاه قد اتاكما

مصرع امرء القيس حين المقتول

يا ابنتي امرء القيس ان اباكما

قتيل قتيلان قد اتاكما

الصفات اسم دال على ذات مبهمة مع بعض صفاتها ... الصفة

... وهي الامر والنهي والتمني والاستفهام

قد وقف ووقفنا صحيحا ... هذا الكتاب تنوير ... لوالديه ابتغاء لمرضاة الله ... لا يباع ولا يرهن ... بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم

والواقف الفاني مصطفى بن محمد رضي الله عنهم

١٢٤٥

... وجوه فهو من كرم لكنه ظلمه كلفي ...

الحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد وآله واصحابه المتأدبين بآدابه
وبعد فهذه فوايد وافية في حل مشكلات الكافية للعلامة
المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله
بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها في سمط
التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلهيف والتأسيف وسميتها بالفوايد الضيائية لأنه
لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم
حتى يعتد به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
مطلقا فلعله يكون بركه اقطع بجواز اتيانه من غير ان يجعله
جزءا من كتابه وابتداء بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا
كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام
لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها

جزءا من مفهومه الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح
حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا
على الثلثة فصاعدا والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام
فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا جنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي

اى رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله

بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به

الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب

والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب اذ ليس من

مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل من او

نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان

لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه

قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع

وهي الخطوط والعقود والاشارة والنصب

غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها

وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد

الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص

شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس

الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل

يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه

متى اطلقت بل اذا اطلقت مع ضم ضميمة

واجيب بان المراد متى اطلقه اطلاقا صحيحا

واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح

ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ

ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريد عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ
لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف

حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون
موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا لفظ وضع
بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو
الموضوع له في الحقيقة. مفرد. وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومرفوع بالابدال [illegible] لفظ على [illegible] ومعناه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يركب [illegible] في [illegible] فتيلا او مرفوع

على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ لا يدل جزؤه على جزء معناه
ولا بد حينئذ من بيان نكتة في اختيار احد الوصفين جملة فعلية
والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقديم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد والنصب
وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن
في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري
وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه لشدة
الامتزاج جعل لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى
مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى
مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاحتيج الى تقييد الافراد ولو لم يحترز بتركه لكان

انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي
اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى
والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل
على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا
تدل على معنى في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله القسم الثاني وهو
ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف كمن والى فانهما محتاجان
في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة واما

وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو
في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة
في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف القسم الاول وهو
ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اي حيث يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام
وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و
القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل

على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم
لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ونكتة
ذكر المصنف رحمه الله حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية وتقييد تضمن كلمتين خرجت المهملات

والمفردات وبتقييد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما مذكورة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص رحمه ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص رحمه الله ايضا يشير الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجملة الخبرية والوصفية

اخبارًا او وصافًا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص رحمه ايضا اخص مطلقا من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم اذا كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان الاسم اذا كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى في نفسه ما دل يعني

الكلمة فتذكير الضمير بناءً على لفظ الموصول قال المص رحمه في ايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل
على معنى كاين باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج
عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه او به ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة بملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه تدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقل
الا بذكر متعلقه مخصوصة ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على

متعلقه

متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا او يلاحظ في حد
ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه او به
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن
ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها آلات بملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية ثم مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن
الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
وفي ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبوقها بما يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى

وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو واولو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه وهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على زنة قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا

وعليك

وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه ايراد الصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده مذهب سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست بشاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا
و منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه
لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل و منها دخول
التنوين بانواعه الا تنوين الترنم وسيجيء في اواخر الكتاب
انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص التنوين الترنم به
و منها الاسناد اليه اي كونه مخبرا عنه عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او التحقق في الآخرين وهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه

وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا
فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه و منها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالاسم
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد
يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال
هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل
اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني
فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم و هؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من
الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فانه
من قبيل المبنيات عند المص رح الذي لم يشبه اي لم يناسب

الحال في التثنية والجمع وآخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا
ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء
وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الآخر بعد حصول العامل قلت هذا حكم آخر
من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يتحقق احد الحكمين في الآن الاول فانه
فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص المعرب بالاعراب ما اي حركة او حرف
اختلافه اي الآخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة
او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على العموم فوجابا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد
خرج الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى
حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالاولى ان يتعلق
بقوله ما يختلف آخره بسببه لتغيره ليدل الاختلاف

او بما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تقدير
شمل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه
اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع واذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي
ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني فوضع بحيث يختلف به
آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك
ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها
ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا
فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات التي
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان

او حكماً علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلاً حقيقة او حكماً
ليشمل المشبه بالفاعل ايضاً كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفاً علم المفعولية اى علامة كون الشئ
مفعولاً حقيقة او حكماً ليشمل الملحقات به والجر حركة كان
او حرفاً علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافاً اليه واذا
كانت الاضافة بنفسها مصدراً لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية والتخصيص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظياً كان او معنوياً ما به يتقوم اى
المعنى المقتضى اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب نحو جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها و نحو رأيت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها و نحو مررت بزيد البا
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً وغير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالماً ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين

15

القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اى حالة الرفع والفتحة نصباً
اى حالة النصب والكسرة جراً اى حالة الجر فنصب قوله
رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على
الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت
رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعاً والكسرة
نصباً وجراً فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب تابع للجر كما سيجيء ذكره
مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية ونحو أخ وهو اخو
واوي لامه ايضا اذ اصله أخوٌ وذو مال ونحوه مقرون بالواو
اذ اصله ذَوَوٌ وانما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون المضمر
لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع
منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة و
لم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها لكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا
ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء
ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب
اسمًا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون

معانيها

معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد
ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره
لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى
فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين
نحو كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا
اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان
وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء ان شاء الله
جمع المذكر السالم والمراد بما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا والجمع بالواو

والنون وما ألحق به وهو أولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون و
أخواتها أي نظائرها السبع أي ثلاثون الى التسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على
ثلاثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة لانها
ثلاث مقادير الثلاث وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرع للواحد وفي اواخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلاثة واعرابهما ستة
ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك
الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب
ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء في حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا

النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين انقسم الى تقسيم اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اخل
اشار اليه اولا ليتبين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف
او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله
موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني يكون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي
التقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور
الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الا انه

ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الجر لا في
النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الادغام لا تخرج الياء عن حقيقتها فانها
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بحروف تقديرا في الاحوال
الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم
يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما
ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل

١٥

في تعريف غير المنصرف وبيانه

من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واشتغل بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم
معرب فيه علتان توثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثرا
سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك العلل
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام ما بين العلتين
بان توثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف و
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف
ما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون
زيدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ او
خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة
وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما

قوله للضرورة فلانّ الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

سلام على خير الانام وسيد ۝ حبيب اله العالمين محمد ۝ بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمّي باحمد ۝ فانه لو قال باحمدَ لا يخل بالوزن

ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل لاحد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا الامثال فقوله سلاسلا واغلالا الامثال المجموع غير المنصرف الذي صرف مع المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل في بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة

او زان عدل شش شمراي صاحب كمال
فُعَلُ و فُعَلُ و مَفْعَلُ و فُعَلُ و مَفْعَلُ و فُعَالُ
اس سحر قطام عمر مثلث ثلث

تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا او وجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها وانما قال ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فجاء فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم فخرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة لها ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال البعض

بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل غرض
هذا التميز لا باس بكونه اعم منه ثم لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا نحو ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عداها من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل ثم انقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او
مقدرا لا باعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل الذي لا دليل
عليه الا منع الصرف فعلى هذا التحقيقي معناه فوجدنا له اصلا
محققا يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على
اصلهما اثنين ومعناهما مكررا دون لفظها والاصل انه اذا كان

المنع

١٨

المنع مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لا باعتبارها فيهما وضعا واخر جمع اخرى
مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا وحكم افعل
لا مع غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم
انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر
معه كلمة من اي عن آخر من واما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين او البناء او اضافة اليه في مثلها نحو حينئذ وقبل
ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا
عن احد الاخيرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء فعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمر على
حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او
صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن
واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر
الصفة الاصلية وانه صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع

واخواته الذى السببين وزن الفعل والالف الصفة الاصلية وعلى ما
ذكرنا الابر والجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخواتهما على ما
هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على
انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا
تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى فوجد كانا عن اصل
مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما ان
اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر وفى مثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واربابها كلها هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا
الباب حملا على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار
فانهما مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فحملا العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف وهذا انما يكون فى باب قطام ههنا يعنى

فى محل لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما
قال فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة مع بعضها بحسب الوضع مثل احمر
فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما فى المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على
النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفى عرضه له فى الاستعمال لا بحسب
الوضع والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لا اصالته
لا الوصف العرضى فلذلك قال المصنف شرطه اى شرط الوصف فى سببية
منع الصرف ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون

وضعه على الوصفية لان عروضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او ذالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت من
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع او ما فيه باعتبار استعمالها
في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم الوصفية لتوهم اشتقاقه من
الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم الوصفية لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية

مطلقا

لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاول في الاكثر التأنيث لفظه
العلمية اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يتحقق في لبيد منع الصرف العلمية

ليجبر التانيث لانها لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي
بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فان في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه من شرط آخر اي اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او
العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم
تاثيرها وثقل الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه
وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين تمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور

اشتغاليلا

فالعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سقر
اي المؤنث المعنوي مذكر فشرطه اي شرط سببيته منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان
يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو
مؤنث سماعي باعتبار الجنس اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان
زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه
قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر اذا سمي به رجل ممتنع صرفا للعلمية و
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع
الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا
في ضمنه على ان يكون للنسبة وانما جعلها مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا
التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية

سببا

سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما
بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بنحو لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف
لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط ولما التانيث
فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط ولذا لا يتعين فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع
سكون الاوسط فيما سبق فلم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود شرط التاثير فيهما فان في شتر تحركا
وهو المحقق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفق على

انتفاء الشرط الكا والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما و
قيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل
فيجا بذكرها كان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين بشرطه
اى بشرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها
ساكن وهي لجمع جمع التكسير مرة اخرى وانما سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغيرة للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع
ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما
اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتكون بغير تاء
منقولة عنها التانيث حالة الوقف او المراد بها ما فيه التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة المفرد
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة بعضه
فتفوت ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في
المآل وانما الجمع مدائن نحو هو لفظ اوفى بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

بكسر الفاء

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير تاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير تاء فممتنع صرفه لوجود شرط
ثانيها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة
منتهى الجموع مع تاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء
وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل بشرط الجمعية
فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال
كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سميت الضبع
مبالغة في عظيم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى
الاعتبار للجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي
انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما
اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف تنبيها على ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس

الا ام كذلك اذ لا تصور لوضع الجمعية وسراويل هذا جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بخامس بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع فلذلك
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية فمبنى هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر
على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس
بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا ووضعا فانه لما وجد غير منصرف في قاعدتهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه
ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا

كالجواري

كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه واو خال
التنوين في التحلية تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء فيه متحركة مفتوحة
نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف بالجمعية والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل
جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء
على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة لبعض العرب اثبات الياء في حالة الجر

كما في حالة النصب فتقول رأيت جواري وبناؤه على هذه اللغة على توهم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فيما وقع فيه واما في حالة الرفع فاصل جوار جواريُ بالضم
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير
حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال
فيحصل له قوة فيؤثر في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان
الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات لكونها بطريق الحكاية في حال العلمية
على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة عجيبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت
من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة

على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا فلذلك احتاج الى الاخراج مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه
البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف انما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه
او انما هي مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني بها ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما
ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف واقعا او الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان لانه
صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه

فعلى لا يكون فعلانة فيمتنع ثبات بهتهما لانتفاء التانيث على حالهما ومن ثمة
اى ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة به تعالى لا تطلق على
غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير
منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى الندمان
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل
يكون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببية منع الصرف بل يشترط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من الفعلية
وجعل علما للفرس وكذلك بذر اسم ماء او موضع وخضم لرجل فانها
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم
على موضع بان ثم فهو من اسماء العجم المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص وقتل وضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما
لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لاختصاصه بالبناء
للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله

اى اول

اى اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اى
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اى مثل زيادة حرف
او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما
كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بها عن [illegible]
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
بالاعتبار الذي يمتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء في
اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اى من اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
التاء وانصرف يعمل بقبوله التاء في يعملة للناقة القوية على العمل
والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيته لسبب آخر واحترز بذلك
عن الجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من
الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد المسمى
بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل
فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين مبين
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع

قوله ولا يلزمه باب خاتم احد ولا يلزم سيبويه باب خاتم اذا سمي به هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره اذا نهى ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد
زوال العلمية في نحو احمر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل
ولو كانت معتبرة فيه لكان خاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية
لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول
لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر ان الصفة الاصلية
لكانت معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية لو
اعتبرت في خاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف
لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين
في حكم واحد غير جائز وليست الصفة كذلك في احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار
العلمية ح في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف
حال التنكير اعتبار المتضادين
متوسط

وهو فيه اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا
العدل ووزن الفعل استثناء مما يتبع من الاستثناء الاول اي
لا تجامع غيرهما مما شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
وهو شرط فيهما كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي
العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسم المذكور بمجموع هذين الشيئين وبين
احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما اي في اسم شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر لكونه مشروطا بالعلمية من حيث
وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فيما اي في اسم ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل
مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يكون بضم الميم
فلما جاء بكسرها علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز
ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر في الاوزان التي تحقق فيها العدل

تحقيقا

تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل والا لما قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك
الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وهما
العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى الاستثناء مثل احمر علما اذا
نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان
قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا
واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
في نحو انطرف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه
افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل

والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرتموها وذهب الى ما هو خلاف
الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث من اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير
والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع
نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص ولا يلزمه
اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر
ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فانه لا تضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

الاصلية الزائلة فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير اخذ الصفية
بعد زواله مع قصد ان في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره
ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل
بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولانه لا يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين ومن حيث ضعف شبهه
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان

وذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطاً
للسبب الآخر زالتا معاً كما في ابراهيم وان لم يكن شرطاً كما في احمد زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بما وثق به المص عن منصرف

المرفوعات

جمع للمرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل
وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلاً
وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفاً
بها لفظاً او تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معناه
انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً وكيف يختص الرفع
بما عدا الرفع المحلي وهو يجئ مثلاً عن احوال الفاعل او كان مضمراً متصلاً
كما سيجئ فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكماً كزيد في ضرب

زيد وفي نحو قولهم اعجبني ان ضربت زيداً اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في
العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه
موقع عنه والمراد تقديمه عليه وجوباً ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة
والخبر ظرفاً نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به
اي اسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريق قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلاً فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد
في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم
ابوه وهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل

اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل
المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شىء من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
اضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قوله
جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا الفرد قد شذ فى الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة
الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه
الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل
ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره
صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة
والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع او لا يتعهدان يطلق عليه ما
وضع بازاء الشىء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه
اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا

كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه او ... ان يكون المفعول خارجا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعوله
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما
فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس
واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلامتناع الانفصال مع امكان الاتصال
واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان
المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا
ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون
زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلى
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار

صفة لكل منهما اى الاول وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لانه لو اخر ههنا فى
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا او اتصل به اى
بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل
بعد الا المتوسط بينهما فى صورة التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل
بعد معناه اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل فى جميع
هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب المعنى واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا و
الفاعل غير متصل فلمنافات الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه
يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل
زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز
ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر

يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل
فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال
مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف واى يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة خصومة الخصماء لانه
كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح و
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى
يبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطيا السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
الى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى

رجل اى زيد فتقعد بالاباية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه فغنى عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد وحذفت
الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال
ووجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه في مقامه كالمفسر فيما مر في الكلام
السابق ذكره وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد
قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اى التنازع يجرى في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا
وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب النزاع
وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا وقع بعدهما اى بعد الفعلين اذ
المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه
قبل ان ... فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب
المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا لهما في ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان
المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضارب واكرم الا انا ففيه تنازع ولكن لا يمكن قطعه بما

فهو

هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره في الاول لانه حذف لا يصح اضماره ولا ابرازه
لف والمعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية وذلك بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وقد
يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين للتخصيص

هذه الصورة بالاراوق يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم
يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من امثال الاول
وفعل من الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا فيختار البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون الاول
اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وانتفاء الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شيء مسنده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر

اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم
ح محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر
كما في صورة التأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو
ضربني واكرمت زيدا هو ورواية التشريك غير مشهورة عنه وحذفت
المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في
الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه
اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة واذا اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد فجعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت
في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف
الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على

المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان يكون
مفعول الفعل الثاني مغايرا للمذكور ويكون الضمير راجعا الى
لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر
المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لوحظت المفعول الثاني اعني اثنان لا
على القاف ذاتيهما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي

الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا تحايل بتساوي الاعمالين فاجاب المص
عن طرف البصريين وقال المص وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت
منفيا كان او خبرا او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي ولم
اطلب الملك والمجد كما تدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ووجه استقامة المعنى
يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب
المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل
ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنه المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في
حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغته

الفعل الى فعل اي الماضي المجهول و يفعل اي المضارع المجهول
فتبنيا والى مثل افتُعِل و استُفعِل و يُفتعَل و يُستفعَل وغيرها من
الافعال المجهولة المزيد فيها و لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه و لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
و مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني
ضرب زيد لان احد الاسنادين من اسناد المصدر غير تام و
المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا و المفعول له بلا لام
لان النصب فيه يشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب والمفعول معه
كذلك اي كل من المفعول معه والمفعول له كذلك اي كالمفعول
الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الا
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح
كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من
المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به
له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف

في نحو تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام
الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان مثلا
مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة و فائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فان لم يكن اي ان
لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و المفعول الاول من
باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بقيام بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لانه فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا
ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل غيرهما واشتراكهما في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا

خبر لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان
وكان وكاد والمراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا
يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني
قسمي المبتدا فانه خارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او
جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا وان والف
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله فلو
جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله ع
اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان
قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما اي طابقت

اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانها خارجة عن الخ جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها لسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان
يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان ~~مبتدا وقائمان خبرا~~
~~مقدما عليه عكسها~~ فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم
زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يحمل
على الفعل في نحو زيد ضرب انه الخبر والمسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس اسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني
من المبتدا ولك ان تقول ان المراد بالمسند به المسند الى المبتدا
او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقدير
يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء او ليسند

شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر
وقال الكوفيون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا
لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي
ان يكون المبتداء مقدما عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على الاحوال
ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر
لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود
الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء
نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى
معينا والمطلوب الاهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل الاشتراك فيقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد
متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيقال انه يجب

تعيينه حكاية قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن
فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة هنا وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا التعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد به
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصه بالتخصيص الفاعلي قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح
الحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة
الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرير للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو
والهرير بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا الاخير فعلى الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهو امثل لقرب لرجل قوي ادركه العجز في حالة
مثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليكم لتخصيصه بنسبته
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو شبه انه
اذا انا بكلام مستقل وما هو انا اناب
الاشتر قصر وبينهما فرق كثير اجاب
بقوله واعلم انه كما ترى

قوله لشبهه به اي لمكنسبة اياه
كونه فاعلا معنى من حيث انه كان في الاصل
اهو يشتر فانا اناب على انه بدل من الضمير
المستتر فاهو ثم قدم ليفيد الحصر لان
تقديم ما حقه التأخير يوجب
الحصر والذي يدل على ذلك قوله انه يستعمل
في موضع ما هو انا اناب الاشتر سعيد عفي عنه

تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
في تعيين فدية الجرادة اذا قتلها محرم والمقصود
انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدا كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس
ما قدمت واخرت بخلاف ما اذا وقعت في النفي اه مصححه

والاستمرار فحكاه فقال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسيما للكلام فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد اي رابط يربطها وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا

قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبر والواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

فلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا
قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من
يجوز كون الالف والواو فيهما الا علامتي تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذ تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا
صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى
التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
يبطل بتأخيره صدارته ماله صدر الكلام لتقدره في جملة او كان الخبر
بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتصحيحه بتقديمه وقوعه
مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه
كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر اي لما تعلق به جملته يمتنع معها تقديمه
على الخبر فلا يرد على انه عبده المتوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى

مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق
الخبر وهو التمر فان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل لمتعلق
الجزاء بالكل او كان الخبر خبرا عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ او في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في اللفظ كما كان الذهول عن الفتحة خطا بها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع
ما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مز فيجب في هذه الصورة ترك العطف اولى وذهب
بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يجاب
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا اختصاص به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد
بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الخبر اي سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء

في الخبر ويرجح عدم دخوله فيه نظراً الى مجرد تضمين المبتدأ معنى
الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه
وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او
ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به اي النكرة
الموصوفة بها اي باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فمثل قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم و مثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بالفعل
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فمثل قولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل

الاخبار

الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحويين فلا يقال
ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
قبل سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية
الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان
بهما قبل سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل
على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

نحو

ولقد سئمت من الحيوة وطولها
وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ظاهر المبتدا او لم يتبين ذلك وجب حذفه ايضا عند من قال في نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا او المحذوف
جوازا مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع
صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شخصه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر و
يبصره كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا و
لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف و قد يحذف الخبر جوازا اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير ساد مسده اي في وقت خروجي
السبع واقف و قد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا
واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر
غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها
المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما

وتمام البيت لولا خشية الرحمن عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي

ان رفع ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتداء كان مصدرا صريحا او [illegible] تاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي راجلا وضرب زيد قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان
ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فمذهب البصريين الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرف على ان قائما
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال
الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة مع حذف اذا من الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر ال
معنى نحو الذي يظهر ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا ارد
الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل
اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال وبقي ضربي زيدا
ملابس قائما ويجوز حذف ذو الحال مع قيام القرينة فتقول ضربي

ضربت قائما زيدا اي ضربه قائما ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستثنى من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان ذلك المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلانه ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل

وهو مرفوع بهذه الحروف لا بما لا بتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا فخبرها هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند يشمل خبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول احد هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليه ورودها عليه لا بان اثرها فيه لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في نحو ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على الجملة اي يقوم ابوه فلا يحتاج الى انه يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول احد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة نحو ان زيدا يقوم بتاويل انه قائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائط وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما صح انه يكون

خبر المبتدا ليصح ان يقع خبر الباب ان جمع بيروا نه يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا ونحو ذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ما بينهما
على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فانه حكمه اذن كحكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تع ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
بما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي التي تنفي صفة
او لا رجل قائم مثلا ينفي القيام من الرجل لا تنفي الرجل من نفسه
هو المسند الى آخره هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان ونحوها
بعد دخولها اي بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها
ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل من المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره

لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على انه هو
الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حاجة لان
الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا
والخبر ولهذا اشتملت عليهما هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل
مسند اليه بعد دخولهما يخرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من
معنى الدخول لا يرد ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما و
لا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة
اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس

في لا دون ما تشابه فقليل لنقصان مشابهة لا بليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
لنفي الحال فيقتصر علا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس لانه اذا كان كذلك لا يجوز فيما بعده الرفع الا مكررا ولا تكرار
في البيت اعلم ان المراد بالمبتدا والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية فقد تبين شرحه
بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه
اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او
في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح
اطلاق صيغة المفعول عليها الا بتقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او معه اوله وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده

اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه نحو مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ وتدخل فيه المصادر
كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم
فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء فيخرج به نحو تاديبا في مثل قولك ضربته تاديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج
مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا
شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار ليدخل في الحد بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد واطلق

الحد على الحد و جاءمنا وماتنا ويكون اي المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل و النوع ان دل
على بعض انواعه و العدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلست بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد و التثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد النوع او العدد بخلاف اخويه
اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر
الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة مثل قعدت من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبت انه عنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
و وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا و رعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم
ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا

وعجبا

وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة
في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فلا يحمل عليه غيره قالوا
حمدت الله حمدا وعجبت عجبا و شكرت شكرا فاجاب بعضهم بان ذلك
ليس من كلام الفصحاء و بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب المفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا بالعلم له ضابطة كلية
يحذف معها الفعل لزوما في مواضع متفرقة منها اي من هذه المواضع
موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اي اريد اثباته لا
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي واخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي واخل
على اسم لا يكون اي المفعول خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد كان مرفوعا على الخبرية
او وقع اي المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه ظاهر عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
بين ضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا و ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد
هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما او رد مثالين تنبيها

علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة او الی
ما هو فعل المبتدا والی ما یشبه به فعله او الی ما هو مفرد و مضاف
وانما انت سیرا ای تسیر سیرا مثال لما وقع بعد نفی و زید سیرا سیرا
ای یسیر سیرا سیرا مثال لما وقع مکررا ومنها ای من المواضع التی
یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فیها ما وقع ای موضع
مفعول مطلق وقع تفصیلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الی الفاعل او المفعول و بالاثر غرضه المطلوب
منه و بتفصیل الاثر بیان الانواع المحتملة نحو قوله فشدوا الوثاق
فاما منا بعد ای بعد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق و الغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب
بقوله فاما منا بعد واما فداء ای اما تمنون منا بعد شد الوثاق
واما تفدون فداء ومنها ای من تلک المواضع ما وقع ای موضع
مفعول مطلق وقع للتشبیه ای لان یشبه به امر آخر واحترز به عن
نحو زید صوت صوت حسن لانه لم یقع للتشبیه علاجا ای
ای حال کونه و الاعلاج عمل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو
لزید زهد زهد الصلحاء لان الزهد لیس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زید صوت حمار مشتملة ای تلک الجملة
علی اسم کاین بمعناه ای بمعنی المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزید فاذا له ضرب صوت حمار و علی صاحبه ای صاحب
ذلک الاسم ای الذی قام به معناه واحترز به عن مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار و نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
ای یصوت صوت حمار من صات الشیء صوتا بمعنی صوت تصویتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبیه علاجا بعد جملة هی قوله له صوت
وهی مشتملة علی اسم بمعنی المفعول المطلق و هو صوت ومشتملة
علی صاحبه ذلک الاسم و هو الضمیر فی له و نحو مررت به فاذا له صراخ
صراخ الثکلی ای یصرخ صراخ الثکلی وهی امرأة مات ولدها ومنها
ای من تلک المواضع ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها ای لهذه الجملة غیره ای غیر المفعول المطلق
نحو له علی الف اعترافا ای اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهی له علی الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل
لها سواه ویسمی هذا النوع من المفعول المطلق تاکیدا لنفسه
ای لنفس المفعول المطلق لانه انما یؤکد نفسه وذاته لا امرا مغایرا
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها ای لهذه الجملة
محتمل غیره ای غیر المفعول المطلق نحو زید قایم حقا ای حق حقا
من حق یحق اذا ثبت و وجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهو قوله زید قایم ولها ای لهذه الجملة محتمل غیره لانها تحتمل
الصدق والکذب والحق والباطل ویسمی هذا النوع من

المفعول المطلق تأكيد لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من
حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد
لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لاجل
نفسه للتكرير وتغير حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى
على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير فلا
فى تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة الى شىء آخر اى مثنى مضافا
الى الفاعل والمفعول للظاهر مثل قوله تع ثم ارجع البصر كرتين
اى رجعا مكررا كثيرا فى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك
وامتثال امرك والابعد عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان
يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة وعرفاتهم يقولون فى ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ملتبس فخرج به المفاعيل الثلثة فانه لا يقال فى واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما
يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل الفاعل او
لفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فدخل
مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل خلافا لمن زعم انه لو
قال ما وقع عليه الفعل لكان احصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد
وقع عليه بلا واسطة فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى
هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة
الفعل فى العمل فيعمل فيه مقدما او مؤخرا اما جوازا مثل الله احمد
ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يمنع من التقديم كوقوعه
فى حيز ان نحو ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى
المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن
قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى

السؤال و لحركة للمتوجه اليها اى بحركة بحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجود
الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعى اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك
امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مأهولا
اى معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا
حزنا والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو
المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض
ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد التفجع لا
لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا
قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالا

فالاولى

فالاولى او حالة تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى اى الحرف نائب مناب
ادعوا من الحروف لفظه وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته
مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض او للنيابة
اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون
النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصل يا زيد ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل و
الفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر

ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ماسواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند
الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه فوازنا بلفظ الضمير الى الاسم غير لازم
لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الفعل والحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثاله يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضم او كونهما معرفة قبل النداء او كونهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني
على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يجر بها
وقعت الاستغاثة به نحو اي لام التخصيص دخلت على المستغاث والة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم
فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث

او مستغاث له

له ولم يكسر اللام لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف
الخطاب التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة
من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب
على ما هو الاصل فيه قيل يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لا
قتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ماسواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول ليحضر فينتقم منه
ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
فيقضي منه التعجب فتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
ليس الماء ولا الدواهي بل محذوف وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها ح

كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق
الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام
فيجر لان اللام يقتضى الجر والالف يقتضى الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب
ما سواهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما
لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
معقولا لغير معين اى لغير رجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا
لا التقييد لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص مثالا
لهذا القسم اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يرى القسمين
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال
الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير متعين من البيان

اعلم من اثر او به معين او غير معين فاختلفت الاقسام بما ذكرته
وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد المثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لان المتبوع
مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما لكانت مضافة بالاضافة المعنوية ولا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبه مضاف فانهما لما انتفت عنهما الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف باضافة اللفظية والمشبهة
بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو
يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه وما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو
جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية
فيها وصرح بالتقييد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولكن

ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك ومع المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعطوف
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على اللفظ
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واقتصر
على مثالها لانه اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء اياه وهي الضمة او ما يقوم
مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت
رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار
فيه النصب مع تجويزه الرفع عكسه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني
تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل

اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فكذلك اذا
وقعت توابع اولى لان حرف النداء لو لا باشرها مثل يا تميم
كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد
الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع دخولها
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا
عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم
كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم خبر

مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الفتح لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم يختار فتحه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر تخلل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بالخاصة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان

صفة توجهها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البناوية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وبعبارة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكنها ليست عوضا عن المحذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم

بحر متقارب

من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لانها ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لاجتماع اللام
كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا وكذلك اي وجاء لك في مثل يا تيم
تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة
وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
والثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الاول اتباعا للنصب الثاني كما في
يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف
او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوءة عمر هو البيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في
سوءة اي مكروه من قبلي بقبيح ما جاءت اباءهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي
وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة اوا

كان قبلك ق احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو
يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بالبدل لشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالضم اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاماه ويا
غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي النحويون ومخاطبهم
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم
مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما
اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا
امت ايضا بابدال الياء الى التاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء
مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء
بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجل اجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المصنف

وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخي ويا
ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا
بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي
ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا
ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما ابدال الياء
الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة
الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من
خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فان
دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى
واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا
اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ولم يعلم
منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على غرابة الترخيم

مطلقا

مطلقا باجماع الغير الممنوع الى الترخيم مطلقا والغير المجوز الى الام
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط
الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة
ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه
ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا كالمجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلا يرد عليه الترخيم الذي هو من خواص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ ولا مندوبا مكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه الخروج
عنده دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف
في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع
احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى
والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب

بلا علة موجبة وانما اشترط ببناء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين
لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن الثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم من غير ضرورة ما
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب
مع شذوذه من وجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من
بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان كانتا
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية
ومرجانة فان التاء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه يكون من باب عمار نحو مروان او كان في آخره
حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه سعلات لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في

لان الواو والياء اذا كان ما قبلهما
ساكنا يكونان في حكم الصحيح ...

الاصالة

الاصالة قبل مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وكون ما قبلها
من جنسها والمراد المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من حرفين
اي كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف الحرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يحذف مثل سعيد
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وفلون مرخم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اي فان الاخيرتان في كلا القسمين اما في الاول
فلانهما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد الخلل ان ترخيم حليت على الاسد وبلت على النقد وان
كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة
تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد
اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى التام فيجيء ابوا
حينئذ الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه
قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر
الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة
بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متطرفة متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قيد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم
قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لانه لما جعل اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر
صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر
عظيم ليعذروه في بكائه ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا وعدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على
عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويلات اللاحقة لفاقد

لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه واه
ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص اي المندوب بوا متميزا
عن المنادى لعدم وقوعها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه
اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى حتى يرد انه
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا الموصوفة وجاز لك زيادة الالف
في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف
بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه
بندبة مخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء اي الحاقها بهذه
المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من القسمين المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به
ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه

اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف
لعين المندوب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بالصفة
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصال
بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف
فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص
او التوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص منه الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء
العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
او الاشارة اي واسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم
سواء كان مع بدل عن حرف النداء كاللهم فانه لا يحذف منه

الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف والمضاف اي او وصف بذي اللام نحو ايها الرجل
اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو يا غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو من
لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا
اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي
ادخل في الصبح يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق حذف
اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق مخنقه
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم
جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هو رقية يصيدون
بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى
فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك
قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا
على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه ليس من

هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع او نعت لنونها في لام
لا تسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الرابع
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر
عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك ولا يريد ان يليه الفعل وشبهه متصلا به بل ان
يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربته جزء
وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل وشبهه عنه اي
عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا عنه بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط
بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او ما يناسبه اي ... عليه
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او

متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه نحو
ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته
في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه وصف
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو ما
نحو زيدا كنت اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسبه باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا
يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد
المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال المشتغل
بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال للفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان
مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة للمحبوس عليه فنصب
زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل

المفسّر ان صبت لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل في نحو
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود المفسر اعني الثاني و
على هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بالملازمة اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزم اعني حبست عليه ثم
ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران والى هذه
الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يقتضي رفعه
بالابتداء او مرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لان قرينتي الطرفين فيهما متساويتان لان وجود ما [illegible]
التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى رجح
الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند عدم وجود القرينة
المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير
الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا
يقع بعدها غالبا الا المبتدأ او لجلاء عطف الاسمية على الفعلية فانه

كثير

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت البلاغة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيدا فاضربه فان المختار فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع
الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و مثل اما مع غير الطلب اذا
الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع لان اذا
المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في كتب
الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم
الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في
الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي على التناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو
خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن
لانها لم تذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام لانه

ليشمل مثل اهل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضائه
اهمال لفظ الفعل لانه يمتنع حذفه في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل
و بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا زيدا
تلقاه فاكرمه و بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و زيدا لا تضربه
وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل
فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباسه بالصفة في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه
خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين
خبريته وان ما هو مفسر على تقدير النصب و وصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تع
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء و جعل خلقناه خبرا له كان موافقا

للنصب

للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون
قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك
والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي يقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء و نصبه
بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما في
الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت البلاغة من
الحذف مرجحة للرفع قلنا اي معارضة بقرب المعطوف عليه فان
قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا ع
فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط لحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب

واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهي هلا والا ولولا ولوما وانما وجب بعدها لوجوب دخولها
على الفعل لفظا او تقديرا نحو الا زيدا ضربته فمثال حرف الشرط
والا زيدا ضربته فمثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد فيه وان كان
يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور فيه النصب بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لكن
ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نختار
في اذهب فليقدر مناسبه اي نصبه مثل يلابس او اذهب على
صيغة المعلوم فيكون التقدير ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابس
احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد المسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور لا
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب ما اضمر
عامله الخ فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به
قوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير

فعلوا

فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تع وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة اي فعلوه
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا والتقدير
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة و
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان
قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوا الاية عن هذه القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما
تمحلوا الى خروجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما الفاء مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف
واللام في الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء فالفاء الداخل عليه مرتبطة

بالشرط على سببيته للجزاء وفي مثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبلها
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ والخبر محذوف مع
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتفسير ونحو والجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع
التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآية اى وان لم
يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باجل
لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او من جعل
الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب
فيها حذف ناصب المفعول به التحذير انما وجب حذف الفعل فيه
لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده
منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم يحمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اى تحذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على تحذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف

عليه

عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك
عن الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف
من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال
لثاني نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول نوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده عما
فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق او نحوهما فيقدر مثل بعد
في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد نوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا اليس
كذلك فانه ايضا واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد
بدليل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد

كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر من ان وان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من ولشذوذه
ولشذوذه مع غير ان وان فان قلت علیکم بتقدير العاطف
قلنا حذف حرف العطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر
قياس مع ان وان شائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
او ما كان العامل مصدرا فعولا ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج بها لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل
فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر
في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل
مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله

مذكور

مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان
لما الموصول او الموصوف اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان
حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
في فاما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وفاقا لهم
المص حيث قال عبد المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ بها يوجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل
ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما
بل كان محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى
انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض

الظروف المكانية الجائز انتصابها قال وحمل عليه اى المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما
وفى بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على الجهات المبهم
المكان لفظ المكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على
المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لا يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد كما يصح ان تقول
ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى الدار دخلت الدار
لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه

بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال
متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
ثم فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا
فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو الفعل الذى فعل
لاجله فعل مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه
فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه
فى التركيب الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبنى التاديب الذى ضربته
لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما
يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل
بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى

في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي
المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل فالمعنى
عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجئت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه عن
حقيقته الا يرى انه صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى
جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرام
الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قيل في المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة لاجلها وانما كان
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان
الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الا
بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز

حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام ويجوز
حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز به عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث فاعله وفاعل
عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له
اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته
تاديبا فان زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض
زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما
اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر ويتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها
المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه
كمفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه الفعل كما اسند الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من ان الفعل [illegible]

وتركه منصوبًا بناءً على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في جوامع
المعرفتقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي
غريب جدًا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وحيل بين العير و
النزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر
اي حيل الحيلولة لانه يمتنع للزوم ظرفيته لاقامه مقام الفاعل فعلى
هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعولا ما لم يسم
فاعله ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور للموصول فذكور بعد الواو
احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل
ولا فائدة ابايا سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدًا درهم وسواء كان ذلك
الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويًا
نحو ما لك وزيدًا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول الفعل
مشاركته في اصل ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدًا او
مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها ترضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة
في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان
العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف

التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل
اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا
ينتقض بمثل ضربت زيدًا وعمرًا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدًا بالنصب على المفعولية
والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدًا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا تأكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرًا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اقوى وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين
النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدًا وما شأنك
وعمرًا لانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرًا على الشأن لان
السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع
وما تلابس فمعنى ما شأنك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى ما لك وزيدًا
ما تصنع وزيدًا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما
هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وبا
وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير
الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل
او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا
يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان
الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام
سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما

اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل ملة ابراهيم
حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع
ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكانت الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله
تع ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر
الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره
المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ تباين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى التعميم
الفاعل والمفعول لا لدخولها ووقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعل
الضمير المستكن في الظرف انما هو باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او
التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا
مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم
اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعنى لصحته وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في

نحو يا

نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكأنه اسد
صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة
في جميع مواردها بل في غالب مواردها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواقع
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او متضمنة معنى المعرفة كالمستغرقة
نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا
من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد
الا المنقضة للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض الموارد ينافي الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ و
خبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة نحو ارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار

الوحشي والأتان يقول أرسل حمار الوحشي والأتان وكان المراد بالإرسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريد أرسلها العراك أي أرسلها معتركة مزاحمة
ولم يذدها أي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال
أي على أنه لم يتم شرب بعضها الآخر بالدخال والدخال هو أن يشرب
البعير الماء ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد منه ههنا دخول بعضها
بعضها في بعض أو المنع على النقص مثل نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد
نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين أحدهما
أنها مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك وينفرد وحده أي انفرادا
وتجتهد جهدك فجملة الحال فعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما أنها معارف موضوعة مواضع النكرات
أي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وإن كانت معرفة فهي في
التقدير نكرة كما أن أحسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
فإن كان صاحبها أي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة
تخصيص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة
نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها
لتخصص النكرة بتقديمها لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب مثل قولك ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع

وإن لم تلتبس نحو اثوا اللباب ولا يتقدم أي الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فيه عرفت فيما قبل العامل المعنوي
كأن ما هو متقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني
الجار والمجرور خارج عنه واخالفي الفعل وشبهه فحاصل هذا معنى الكلام
أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف أي
بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه فإن فيه خلافا فسيبويه
لا يجوزه أصلا نظرا إلى ضعف الظرف في العمل وجوزه الأخفش بشرط
تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار أما مع تأخير المبتدأ عن
الحال فإنه يوافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل أن يكون معناه أن الحال وإن كان مشابها
للظرف لما فيه من معنى الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي
لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه هذا إذا لم يكن الظرف داخلا(?)
في العامل المعنوي وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على
العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا
بالإضافة أو بحرف الجر فإن كان مجرورا بالإضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لأن الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا
وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون

نقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فان قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم
بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة حيث اشترطوا الاشتقاق
وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما فيه
حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة حرة فمع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية فلا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اي صار ما عليه بسرا
او ارطب اي صار ما عليه رطبا والعامل هو اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم

طلع ٢ خلال ٣ بلح ٤ بسر ٥ رطب ٦ تمر

٦٨

ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
فوجب ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه
فيجب ان يليه ايضا واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان
مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارتباط بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون اشارة اليه التمر الذي ليس حالا بتقييد الاشارة بحالة البسرية
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه كقولنا
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجراؤها عليه فهو الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها
على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية و
الفعلية اما ان يكون فعلا مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او
او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

كقوله تع فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون

لانها حكم والحكم تقع مفردة وجملة لكن بفاخبر عن ذي الحال في المعنى

اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى
الاستقلال فناسب ان يكون الربط قويا فى غاية القوة نحو جئت
وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو و
وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام
كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها
او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى الحال المؤكدة
فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر
نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الافصح والمضارع المثبت
اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن
الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع
المنفى والماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او بالواو وحدها و
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة الاستقلال كالاسمية فالمضارع
المنفى نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او
جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو

والماضى

والماضى المنفى نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى
من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا
الماضى المثبت الواقع حالا لا يدل بنفسه على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه
لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه
انما هو بالنسبة الى زمان الحال فلا بد من قد حتى تقربه اليه
فيقارنه وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون
قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف
هو الحال والمبرد يجعله دعائية وانما لم يشترط ذلك فى
المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اى الشارع فى السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر
راشدا مهديا بالقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة

لها شيئاً او حالاً بعد حال او مقالية كقولك راكباً لمن
يقول كيف جئت اي جئت راكباً بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين اي بلى نجمعها قادرين المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفاً فان العطوفية لا تنتقل عن الاب
في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت
الامر بمعنى تحققته وعرفته منه على اليقين او من احققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك
وعرفتها منه على اليقين او اثبتها كذلك عطوفاً وقال صاحب
المفتاح اخف التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفاً
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة احتراز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تع وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احتراز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما جوز صاحب الكشاف في قوله تع قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من
من فاعل شهد ولا يرد عليها نقض آ وهو ان يكون عقد تلك الآية من
اسمين لا يصلح للعمل فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو
ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قوله جارية يرفع الابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يخرج
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
مثلا انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته
او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع
من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف

لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل
من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما الا من حيث وصفه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه جنس بغدادي او مكي فاذا
اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز
فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من
التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الحاصل في اكثر المواد وذلك لان الابهام

فيه اكثر والمقدار اما تتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما
وسياتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن
غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيز ان برا
وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس على التمرة مثلها زبدا
والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قوله
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى
التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس عليه لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف
اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء يشابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الآتي بعده المفعول
لو قوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل

التي وهو ما تأتي وستون درهما
والرطل ماية وثلاثون درهما

قوله لا عن النعت والحال معطوف على قوله زيتا باعتبار المحل

الا ان الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل مثلا فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس فافهم فان هذا المقام لابد فيه من فهم تام

التام بفاعله وبين الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرطل
خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا
ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشبه به اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا
ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيستعمل المثنى والجمع
لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او
يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء لنظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز
ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي يؤتى التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو
عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى اي وجد التمييز ملتبسا بتنوين
المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى

التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان
لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع
او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلة في نون الجمع نحو
عشرو درهم اما في الاضافة فلا يلزم اضافة المضاف
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو
عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا
الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير
مقدار عطف على عن مفرد ومقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخفض تمييزا والخفض
اي خفض التمييز باضافة الغير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع خفة ولقصور غير المقدار

عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذا المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة بل يرفعه عن نسبة
كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن
لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابلة ما في هذا القسم للمذكور في القسم الاول
انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو
زيد افضل ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا ونحو طاب زيد نفسا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما شبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكأنه قال طاب زيد
وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على قوله نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل

من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
عشر ولكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة
امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
يحتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير
اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او من اضافة عطف
على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه ابا والابوة
ودارا وعلما او زيد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى
ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب
المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون
الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه والدر في الاصل اللبن ولما فيه خير كثير للعرب
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس

ثم كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق وجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز
تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل
ابا في مثل طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تميزا لابو عمرو وجاز ان يكون تارة
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه
الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه بها فهي للمتعلق زيد فهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي
فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او
محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز
وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او
لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط

وطاب

وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد آباء
اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا
قصدت وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو جنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد من
تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما اوّل بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والد

زيد

الاسم نحو ابا طبقة اي الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى
المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت اي كانت الصفة صفة له مطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال
كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وعموم
غير من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ
قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو
طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته

لازما

لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل للفعل المذكور وههنا
بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقد عرض وقوع الابهام فيه
لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء
فاعل معنى وكذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تمييز دفع الابهام على شيء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد
الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول لا من ان التمييز في هذا المثال وامثاله
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد وتلك القاعدة خلافا للكسائي
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى
اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر

أتُهجِّر سلمى بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير
الشأن للتذكير وهو وضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا
عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد
للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب
نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل محتمل ان يحمل البيت
على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث
الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف
غير قادح في التمسك * المستثنى * اى ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية
في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف بكل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال * متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اى الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع * من متعدد * جزئيا نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء
كان ذلك المتعدد * لفظا * اى ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا

او

او تقديرا * اى مقدرا نحو ما جاءني القوم الا زيدا اى ما جاءني
احد الا زيدا * بالا * غير الصفة * واخواتها * واحترز به عن
نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيدا جاء
والمستثنى * المنقطع هو المذكور بعدها * اى بعد الا واخواتها
غير مخرج * من متعدد واحترز عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
نحو جاءني القوم الا حمارا * وهو * اى المستثنى مطلقا من حيث
علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له
من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدته روما للاختصار
منصوب * وجوبا اذا كان * واقعا * بعد الا * لا بعد غير
وسوى وغيرهما * غير الصفة * قيدية وان لم يكن الواقع
بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يتطفل عنه
في كلام موجب * اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو
جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه ليس ح واجب النصب على الصحيح فلا حاجة بهذا
الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى

منه مذكور فيه ليخرج نحو قرئت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان مفعولا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا
معنويا او نسبته الى ما نسب الى احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني
الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات
وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو
لا يقع الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا

المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهم فيه يجوزون البدل وثانيهما
ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم فيه يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اي من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من علا
يعدو عدوا اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس
وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل بنفسه
والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما
الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا
التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب

بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية ملحقة
بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير
خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اي وقت خلوهم اي خلو مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند البصريين
او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون
نحو سيجيئك اهلك لا يكون ابنك وانما يكون النصب
بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه

لا يستعمل

لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير
المفرغ فلا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل على المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل يكون متأخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام
غير موجب احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر والحال انه ذكر المستثنى منه
احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على
انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير الموجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا مقدما
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا
بالنصب على الاستثناء ونحو مررت باحد الا زيد بالجر على
البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار واما اختيار البدل في

أي هذه الصورة لأن على الاستثناء وإنما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا وأعرب البدل الآخر
وبغير واسطة ❊ ويعرب ❊ أي المستثنى على حسب العوامل
أي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر
إذا كان المستثنى منه غير مذكور ❊ ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه ❊ وهو ❊
أي الحال أن المستثنى واقع ❊ في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد ❊ فائدة صحيحة ❊ مثل ما ضربني إلا زيد
إذ يصح أن لا يضرب المتكلم أحد إلا زيد بخلاف ضربني إلا زيد
إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المتكلم إلا زيد ❊ إلا أن يستقيم المعنى
بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح
أو يكون ههنا قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه
على أن المراد بالمستثنى بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
❊ مثل قرأت إلا يوم كذا ❊ أي وقعت القراءة كل يوم إلا
يوم كذا لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع
أو الشهر أو مثل ذلك وللقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى
على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما

لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
أيضا كما في ما مات إلا زيد فينبغي أن يشترط في غير الموجب
أيضا استقامة المعنى وأيضا لا يصح مثل قرأت إلا يوم كذا
إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلا فيجوز مثل هذا
التخصيص في ضربني إلا زيد بأن يخص المستثنى منه بكل
واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة فلا فرق
بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزا مع
القرينة وغير جائزة بدونها وأجيب بأن المعتبر هو الغالب
والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي
عكسه لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب
وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك
فمما يقل كما في المثال المذكور وبأن الفرق بين قولك
قرأت إلا يوم كذا وضربني إلا زيد ليس إلا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه
في الأول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني أيضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما إذا قيل من ضربك
من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني إلا زيد
فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب

عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثمه اى من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما
اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى
ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان
يكون زيد عليها تماما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او
يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى هذين التقديرين
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
بمثل هذا التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الا زيد المراد بكل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود ومنه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك وانما
وان تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى المستثنى
ابدل فعلى الموضع يحمل اى على موضع المستثنى منه لا على
لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل من مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على
لفظه ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فهو محمول

على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اى لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصف
به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يوجد عليه صفة غير الشيئية
اولا وخص المستثنى بما لا يوجد عليه صفة غير الشيئية لكان
اوفق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني
من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب اى الحاصل بالعامل فلا بد
ح من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وهما

وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير
العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته
حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى المستثنى
المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعدما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى و
قد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى ما بين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه
محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه
محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله
على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت
للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء
الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو
الفعلية ومن ثمة اى ومن اجل عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا
بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض النفى

باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض
النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين و
كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر
لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب
بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا
اى تبرئة له عن ضرب زيد عمرا واعراب غير فيه
اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه
لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى ان يقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعدها لما قبلها
كما حملت الا عليها اى كلمة غير فى الصفة لكن حمل
الا عليها فى الصفة قليل الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع
اى واقعة بعد جمع متعدد فوجب ان يكون موصوفا مذكورا

لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها الاستثنائية اذ لا بد في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى ودخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد • منكورا • اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فح فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع • غير محصور • والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون واما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما واما يتعذر عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير يتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر اي حملها على غير واما قلنا في صدر هذه

الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة • نحو لو كان فيهما • اي في السماء والارض • آلهة • جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور • الا الله • اي غير الله • لفسدتا • اي خرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة جمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرائط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنهم الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنهم بخلاف ما لو كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة • وضعف • حمل الا على غير • في غيره • اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب

سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثناء وقال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ
لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية في نسخة
على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء
زيد فانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فانها عنده لازم الظرفية لا تتصرف فيها
رفعا ونصبا وجرا بغير متمسكين بقول الشاعر ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية نصبوه ايضا استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنقررها

في قسم الفعل ان شاء الله سبحانه وتعالى هو المسند بعد
دخولها اي دخول كان او واحد من اخواتها والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق
على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في
خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في
المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فيهما او في احدهما لفظا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد
بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتحاده
فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس فاذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا ويحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان

لا كان او اخواتها الا انه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء ثم بعدها اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عملهم
خيرا فجزاؤهم خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في
عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا
ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فيعمل به ما عمل في الاول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص
على الاول لانه اشهر واسم ان واخواتها وستعرفها

في قسم الحروف ان شاء الله تع هو المسند اليه بعد دخولها اي
دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت
من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما
عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من
المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد
ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس باسم لها لعدم
عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها فخرج به مثل ابوه في
لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت في هذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الآتي منه او من الضمير المجرور في
دخولها والباقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثل لا يليها

نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوعات تحقيقه قوله فيها ولا عشرين درهما لك قيل لما
يليها نكرة مشابها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور من تتمة
المثالين كليهما • فان كان • اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان • مفردا • بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا
مشابها به ليترتب عليه قوله • فهو مبني على ما ينصب به • فانه لو
كان مفردا معرفة او مفصولا لا تحكم بغير ذلك وقوله على ما ينصب به
اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا
رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا
مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن قال هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب • وان كان •

اي المسند اليه بعد دخولها • معرفة • بانتفاء الشرط النكارة او
او مفصولا بينه • اي بين المسند اليه • وبين لا • بانتفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
اليه او مشابها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام
زيد ولا عمرو • وجب • في جميع هذه الصور الست • الرفع • على الابتداء
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا التي لنفي الجنس فيها واما في المفصول
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل • والتكرير • اي [illegible]
لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات من التنكير
من معنى نفي الآحاد وفي التنكير ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في
المعرفة ايضا • ونحو قضية • اي هذه قضية • ولا ابا حسن لها •
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه ولا رفع فيه ولا تكرير
بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه • متأول • بالنكرة اما
بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بفيصل بين الحق

بين الحق والباطل لاشتراكه بهذه الصفة فكأنه قيل لا فصل
لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسين بخلاف اللام لان الظاهر
ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما
كررت على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب
التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة

نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيهما
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس مع ضعف وجه
ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرار
لا لكونه بمعنى ليس لانه تشترط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين تعريفا في الاعراب فيتعين على التوجيه
الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا
بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد
او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا التي تؤثر فيما دخلت عليه
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و
معناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما و
اما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في
العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي ولعل
ورود ذلك الاثر لم يثبت عنده وقال ابن خطاه لانها اذا كانت عرضا

كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
فهذه عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض بمنزلة هلا كانه قال الا ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس هي الا التي دخلت
عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل
ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة المنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل
ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد
بعد حال او صفة بعد صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على
المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا
يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بالنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول

مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع
في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا
رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه
الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود و
والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو
لا غلام لك والعباس واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه
ما علم في قول لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لضعف الفصل بلا المؤكدة
او المعطوف على المنفي بها وفيه لا كثير نحو لا حول ولا قوة ومثل
مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع

لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة وترتب
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون في غلامين جائز يعني ان الاصل
في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرها وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب وبحذف
النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة
اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل
لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا

ان

ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه المضاف بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
انما هو بالابوة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا
فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد منهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام مستقلا
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر
اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة

لغة استعمالهما بمعنى ليس لغة اهل الحجاز فان بني تميم يرفعون ما بعدهما
على الابتداء والخبر ويقولون هما يدخلان الاسم والفعل وكل ما
يدخل القبيلين لا يعمل كذا في شرح المفصل للمصنف والاولى
اولى اذا اللغة التي ورد التنزيل بها قال الله تعالى ما هذا بشرا محمد واقي

ان مثل هذا التركيب مضاف في حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدر وحكم المصنف
بنفسه وهو لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا
وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اي لا مثل زيد موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلتها حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبرها وما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية
خبرها ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص الحجازية
بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما
يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما و
ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم قيل انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في
استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم

على
اذا وقع الشرط فعلا ماضيا والجزاء جملة اسمية
جازه دخول الفاء في جزء اذا فالرفع واجب منه

نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما اذا كان مع كل واحد من هذه
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان عملهما ضعيف لشبههما بليس
فلما فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان
عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل
اي اسم اشتمل ليخرج الحروف الاولى والثانية اي مجال الاعراب فانه لا
يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة
لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامة الجر منه وما هو شبيه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف

الجر لفظاً ايضاً كل اسم حقيقة او حكماً ليشمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً اي ملفوظاً
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدراً حال كون
ذلك المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل
غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف المراد شرطه
شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرداً اي منسلخاً عن تنوينه
او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها
اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية

والجمع حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص
في المتن والتصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف في اللفظية لا في المتن
ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل
اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاماً فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه
قال من جهة الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ قلنا لما كان هذا
التخصيص واقعاً قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فغاية
ما يفيد الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفاً او تخصيصاً ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلاً او مفعولاً قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره

كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا ان كان فظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادتها الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو
قليل

اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم
بملابسة الواقع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
فما لاكوها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته امر الى معين
تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك يحكي الا انه فان قلت
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك
كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام

الا ان يكون للمضاف اليه فرد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل مثلك جاء كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد اي الاضافة المعنوية
تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن الا ان يراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او غير
تجريدا او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول
تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها

الاشارة الى معلوم متعين باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه لم يثبت
عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة
احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد اي الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بل
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف

في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد قائم الغلام
اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي
المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي ومن
جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التخصيص والتعريف جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه هو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا
التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر

الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم اي ابي جمع اب فاصله ابين كقاضين جمع قاض
سقطت النون مع الاضافة فاجتمعت ياء آن فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي تسمعنا وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا اباؤنا فدائكم وتقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهني لما رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عليه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها
ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك
ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمئك ورأيت حمأ او حمأك
ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك
ورأيت حموا او حموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا

لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد تاما
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المقدرة حتا
على الاضافة مجوزا اتحادة مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به على ما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اولا فيحمل
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على المفعول معه او لانه
قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة
وسخلتها حيث جاز عند الكل ولم يجز رب سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة

اي جوز احتمل مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد و
الاضافة بل يجري هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف
الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر
لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم
الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا
لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر في الرتبة لوحظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا لتلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه فانه ليس كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية

او بدل عنها او من قبيل ثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية
وعشرها اي رعيها شيئا له بالعبد لقيامه بحق حفظها او عبد حقيقة
باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من الهاء يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم
يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة [illegible]
من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص عنه بقوله واما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجوه أخر من رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفين باللام فهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني اما جاز
الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه
وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل حملا اي لحمولته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له
والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك اذ
يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما اعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
كان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انه
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين للفصل ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف اختزالا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار

وقفت

وقفت

حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا
على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل
واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة تاما مناسبة للحكم بامتناع الضارب
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
فان جاء كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر يتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى
بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد
الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير
فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف الى صفته

مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة و
الحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا اي نظم
الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه مشتملا
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للجامع وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التمثيل لا يتمشى
في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان غربي
وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو غربي والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد

وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى
صار كانه اسم غير صفة فلما ارادوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى الجنس الذي تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافتهم اياه من
حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف الى ما يخصصه
على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني
والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت
ليث اسد لا يفيده الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لا فائدة فيه
بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واحمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه

فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به
وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن ولذا كان ملحقا بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في حرف
بعد استراحة اللسان فلا يثقل عليها الحركة بعد السكون كما في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره [illegible] مثل غلامي
ودلوي في الصحيح وظبيي وكرسيي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وجه الحقيقة ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح و
السكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي
قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية

لانه يقتضي التثنية وجرها بالياء
فلو رفعت الالف بالياء التبس الرفع بالنصب

لمناسبته ياء المتكلم ويدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي
وان كان اي الآخر واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها حركت بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك
في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لالتقاء
الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فحالها في اخ
واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد
لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجيب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس و...

وهو من حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت

منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم الآن اي المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشتمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج
هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اي
التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدا و من حيث انه يقتضي مظنونا فيه وثانيا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالحد في
الحقيقة التابع والثاني مدخول كل وهو ثان باعراب سابقة من جهة
واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد
فيكون جامعا والظاهر انحصار المحدود في الحد لعدم ذكر غيرها فيكون مانعا
فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه التابع
جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا

قوله اى دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة لدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب تانيث مطلقا الا ان يقال [illegible] المصدر او تانيث ما لا يبدل فى الدلالة على معناه من التاء علام الدين

اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه
والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك
جاءنى القوم كلهم فانه دال على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع
فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوصية موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد
وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى فى متبوعها اى مادة كانت وفائدته اى فائدة
النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء فى نفخة فاكدت بواحدة ولما كان غالب مواد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت
حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله
ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا وغيره فى
صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض
المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى

جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على ان
لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال
او خصوصا فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على
حصول معنى لذات ما فح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل
على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى
الرجولية واى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال
رجوليته يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية له للذات
المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل
صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى لا يصح صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذه المواضع
يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى
لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ووصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه
كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم

فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال
الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال
الرجل وصفته او بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا
وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كانت صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك
العشرة وهي الخمسة الباقية الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل تشبيه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا

بلا فصل

بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامراة قائم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل يقوم جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت رجل ضارب وبرجلين ضاربين وبامراة ضاربة
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن ثم خص
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لم يتعرض فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في خمسة

الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمة اى ومن اجل كون وصف الثانى
فى الحكمة البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يحسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير
حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل
المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى
الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها ولما
لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح

الرضى

الرضى وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اى الموصوف ينبغى ان يكون اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة ينبغى التعرف منها لانه المقصود
الاصلى فيجب ان يكون الكل من الصفة فى التعريف او مساويا لها الا
لو لم يكن الكل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيهما مساوات ومن ثمة
اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو
اللام الا بمثله اى بذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل
لذى اللام لما عرفت ان بينهما من المساوات فى التعريف نحو جاءنى
الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف
المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص
من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب
اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما

للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان
الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يتصور علىٰ مثل ابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذى اللام لتعينه فى نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا
الذى كرم اى الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف
باب هذا بذى اللام لرفع اللام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به الجنس
اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع
مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام
وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل

لانه

لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
السته مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جعل
ما ذكره لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها
فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها و
يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة يتوسط بينها
وبين متبوعها احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود

بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق تخالفا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع
ولها منذرون في قوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة في الصفات لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من
الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة
في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او
مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اي لازم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز

انفصاله

حكم المعطوف

انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة
الا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منه متصلا
من حيث الظاهر الا انه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف عليه في حكمه فيلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو
ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى
التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا
ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تع ما اشركنا و
لا آباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد واو العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامر في
هذا هين واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوز عندهم العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون

يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض فا
كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استتار المرفوع
له منزلة نحو لا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعده لا يتصور الا انه
فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل
مكرر وقيل جره بالاول والثاني كالعدم مؤكد بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاء هو في كلامهم والابدال
نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد

التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في غالب الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فيما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا
منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعهما الا تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف تغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في
المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن
صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا عن المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل مع ليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف

الفداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لتعقد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب في المعطوف
في يا زيد وعمرو ولان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفردا
معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فلا يجوز ويمتنع الم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا
ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما للمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف
الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة
منتقضية بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الزباب فان يطير فيه
ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الزباب لانها اي الفاء في
هذا التركيب فاء السببية اي جاءت لافادة السببية بان يكون
معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة و

يكون

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة
واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد
الزباب او يفهم منها السببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الزباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الزباب واذا عطف
اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اتباع
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر ان رجلين على
المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل في الاول والثاني
ناصب له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفي قوله اكل امرء تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم

مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاء بحسب الصورة وكذا اول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع والمنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصروا الجواز على صورة السماع لان خلاف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض
القراءات اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله
وشأنه عند السامع يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل فعسى ان يتوهم
السامع ان تريد بالقتيل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ

حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في
قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس
المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى البعض فيدفع
هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم ونحوهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت
هذا فقد خرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد
التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
[illegible] واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في
متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر
امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي منسوب الى
اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى

لحصوله من ملاحظة المعنى فالتأكيد اللفظي منه تكرير اللفظ الأول
أي تكرير اللفظ الأول ومعاودته حقيقة نحو جاءني زيد زيد أو حكماً
نحو ضربت أنت وضربت أنا فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن
كان مخالفاً للأول لفظاً إذ الضرورة داعية إلى المخالفة لأنه
لا يجوز تكريره متصلاً ويجري أي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي
هو التأكيد الاصطلاحي في الألفاظ كلها أسماء وأفعالاً أو حروفاً
أو جملاً أو مركبات تقييدية أو غير ذلك ولا يبعد إرجاع الضمير
إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كما أن
المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بألفاظ محصورة أي معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث
في حال الإفراد مثل حسن وبسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أي تام
وأبصع بالمهملة من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي
وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط
مناسبات خفية بين المعاني ومعانيها التأكيدية بالتأمل الصادق حالا
فالأولان أي النفس والعين يعمان أي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفراداً وتثنية وجمعاً
واختلاف ضميرهما العائد إلى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد

ونفسها

ونفسها في المؤنث الواحدة أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما أنفسهم
في جمع المذكر العاقل أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والثاني أي ما سمي النفس والعين أولين تغليباً كالقمرين
سمي الثالث ثانياً المثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي
بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان أو جمعاً باختلاف الضمير
العائد إلى المتبوع المذكر في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي
وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة والمعجمة تقول أجمع في
المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة وأجمعون بناء على الجماعة
وأجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا أكتع كتعاء
أكتعون كتع وأبتع بتعاء وأبتعون بتع وأبصع بصعاء أبصعون
بصع ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء مفرداً كان أو جمعاً أو كلمة
وإن اجتماع لا يختفيان إلا فيه ولا حاجة إلى ذكر الأفراد لأن الكلي مما لم
يلاحظ أفراده مجتمعة ولم يفترق أجزاؤه لا يصح تأكيده بكل وأجمع
ويجب أن يكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حساً كأجزاء
القوم أو حكماً كأجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة
مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فإن العبد قد

يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا
اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء والضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليها ثم قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس
بلا تاكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم التباس بالفاعل لان
كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته

لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل. البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه
اي دون المتبوع لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه
احتراز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما
نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه وهو عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام

الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيًا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتًا
فيصدق على زيد انه مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما لامية فافهم
وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين
على الآخر اما الاشتمال للبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان تتحد مفهوماهما
ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان
اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي وانا الى الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف

اي متجاوزا متبوعه

عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا البدل الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا ما
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا
غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بعينها اي يكون تلك

الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه
ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء
على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه واما قضية ان القمر
ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه فمناقشة في المثال ويمكن
ان يورد مثال مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم
يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته
وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
و الرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون باعثا
تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من
كل وجه فاتوا بصفته ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد
اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر

من مضمر

من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع
غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص
كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما
مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى

والمعنى ان ابن من جعل هذا الرجل وصيره متجمعاً عليه الطير اذا ضربه بالسيف
والقاه في المعركة واقعة حوله مترقبة ازهاق الروح ليقع عليه للاكل لان الحيوان
مادام به رمق اي حياة لا تقرب خصوصا من الانسان او علا عليه الطير
مترقبة خروج روحه ليقع عليه واقعة حوله او مترقبة موته للوقوع عليه
ويجوز ان يكون الترك بمعنى التخلية ويكون قوله ولا يبعه ان يجعل وقوعا
مصدرا ويكون منصوبا على البدل من الضمير الراجع الى بشر في ترقب لانه في
معنى وقوعا عليه فيتخصص نوع اختصاص ويكون من باب بدل الاشتمال
شرح ابيات المفصل قوله اللهم صدق صدق الظاهر ان يقول لان خبر
افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا ح

الواوي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجبر قال اللهم صدق
صدق ختنه التقيا فاخذ بيده فقال ضع عنك احليلك فوضع الواقي
فاذا هي نقبة بجاج فحمله على بعير وزوده وكساه وفضله اي
فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو
غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير
ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه من باب
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه والواقع حوله منتظر
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه
واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا
ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما يخالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيداً بالتنوين مرفوعا

حملاً على اللفظ ومنصوباً على المحل او اجعله عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم او اجعله بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا ممن يتوقف ماهية
المبني على الاطلاق ولا يعرف الا الاسم المبني اذ لم يعرف فما كان تعريفاً
للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه به كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى القرينة
او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل
او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف وكاف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرأه بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام
زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب وما كان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم مشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما

معًا او باستتار احدهما فقط ككلمة او بهما لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديمًا
وتاخيرًا انما ان التقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب اي القاب المبني
لا ان هذه الالقاب لا يعبر الا عنها والكوفيون يعبرون بها
عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن مطلقا بل لاختلاف العوامل
او قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك
ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الجمعية المضمرات و
اسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا بالاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده من علتين اخريين احديهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انها لم اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد المتكلم بتكلمه او المخاطب بمخاطبته فان انا موضوع
لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم
ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي مصدرية ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم [illegible] لكن لا من حيث اللفظ
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه
تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان و

لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولاً مفسراً فصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً زيد وربه رجلاً
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فا
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل كالاسم الظاهر سواء كان مجاوراً للعامل نحو انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير
المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث
اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى
فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل و
المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المجهول الماضي المنتهي

اولهما

اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم
ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا لا نحن انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا
والحروف اللاحقة بها لواحق والدالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع
الخامس على اي مثال المتصل بالاسم وعلى مثال المتصل بالحرف

فان دنیا بر کون سندن کوجمك لشبهی ور

موتك اجل شربین اجمك لشبهی ور





مطلقا مبنی مسعد مبنی اصل مبنی عرض

و

٤ حرف ماضی اربعه لازم
جمله

مطلق مبنی د حروف اخر

قوه قوه انقلاب خادم

خادم فرض مذکوره حلق

الصاسنده جمل

خادم حضرتلرینه تابع الیه بصر قدیر

خادم تعلق نقل لزنلنه [illegible]

خادم حضرتلرینه تابع الیه تیلزمه کی

اصالتسز حمل خادم نقل

[illegible]

عامل معمول اوزرینه نیچون تقدیم اولنمدی زیرا عامل عملده

قویدر معمول عملده ضعیفدر اینك ایچون تقدیم اولنمدی

لام تعریف مدخولیله بیله شخص مراد اولورسه اکا لام

عهد خارجی دیرلر یاخود لام تعریفك مدخولیله بیله

من حیث هو هو مفهوم مراد اولورسه اکا لام جنس

دیرلر یاخود لام تعریف مدخولیله بیله کل افراد ضمننده بولنان

نفی جنسنده مفهوم مراد اولورسه اکا لام استغراق دیرلر

یاخود لام تعریفك مدخولیله بیله بعض افراد ضمننده بو

لنان نفی جنسنده مفهوم مراد اولورسه اکا لام عهد ذهنی دیرلر

ده مفعول نیچون اول کلمهدر زیرا ظلم لرکنده فعل اولنمز دفعته

فاعلك اوزرینه مفعول تقدیم جائز دکلدر

[illegible] دلالت ایدیلمکده [illegible] اولمزمیه تعریف

وقوع اولسه فعل آثار [illegible] جرلر [illegible] اینك اوزرینه

نیچون بکر زیرا جرلر حرف اولنهکی [illegible] اینك اوزرینه تقدیم

جائز اولور

فعل لازمی فعل متعدینك اوزرینه نیچون تقدیم

اولنه زیرا فعل لازمی مفهوم وجودی فعل متعدینك

مفهوم عدمی وجودی عدمدن اشرفدر اینك ایچون

تقدیم اولنمش

عشق [illegible] هو دلیتی اولرجفتش یوه

بیزم کونه لر [illegible] ایدیه بیلرش کوسم دلبر یارشلم

هر خاباهت بندر هر خاباهت بیندیی علاکونه

لرسندر

[illegible]

[illegible]

عزتلو [illegible] سعادتلو [illegible] افندم

[illegible] حضرتلرینه [illegible]

[illegible] حسبه افندی سلام ایدرم طرف بندهجه تشریف ایتمدیلر

کوزیده ایدرك ایلك کوکدیدم ایدرده جنت

طرف بندهیه تشریف ایتمه سلمز لذرلدرایدراوه

ایلك کوکدیکنی ایدرلراز

رفعتلو برادرم عبید دخی سزه [illegible] ابدعا ایته

رفعتلو برادرم [illegible] ٥ دخی

غلامى علامنا غلامكم الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن
وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب
ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة الباقية المذكر والمؤنث والجمع المؤنث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية في هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين و
للمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ويتبعوا التاكيد
الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعت للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة
شيء كما يكون فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة

اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع المتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او احدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قايم
الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضمير لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو
في تضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع
الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال

وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به او الفصل
بناء على الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل
اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه
اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من
هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان
الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم
خلاف الظاهر فيعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب و
انما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقدم

العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص
ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام وقعت الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا والا كان داخلا في صورة الفصل لغرض
التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل عن الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر
احترازا عما اذا ... ونحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان

وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منفصلين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا فانما قال (وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا عاملا لجاز الامران لانه مع عدم) الفصل يتعين معه الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك

الاعرف مؤخرا نحو اعطيتنيه اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم
في تأخير الاعرف ومالكته طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل لما ينفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه
اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الاول بالاضافة والـ
الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو
نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من
التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح و
اما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاكمل فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان
اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد

فاما

قائما وكنت اياه لان خبر كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية الشبه
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت اي الى آخره يعني
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا
هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاوفق لما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن
الى آخره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه

مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف و يتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد
العوامل نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة
يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يحتاج
اليها ثم اتسع فادخل فيه ما ليس فيه وذلك عند اختلاف
الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا جعل من كذا
لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل استغناء بها
عن المثال لكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل اكثر
الغاء الاسم فذهب الى وفيه وبعض العرب يجعله مبتدا

فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في لفظه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل و نون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي واقية تلك الياء او لتقي آخرها
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية لازمة في المضارع نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون
الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي ايضا المضارع
ايضا عن الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط كما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لو وضعنا والتقت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع و مع لدن وان واخواتها
يعني أن وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل والعرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار طرق
نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فيها
ولعل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط واجب
بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء

اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف
المبتدأ والخبر وما بعده جزء فقوله جزء اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما العرب
من العرب جعله مبتدأ او يرفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية
للمطابقة لان الضمير راجع اليه او ضمير القصة اذا كان مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لا بهامه بالجملة
المذكورة بعده اي بالجملة الحقة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
ليس من اخلال في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم
استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا يحمل التقدم على
ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا انه هو زيد قايم على ان

يكون

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه
يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون اي ضمير الشان
او القصة منفصلا ومتصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل و
زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل
البارز وحذفه من اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه
منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان
مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد
بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المخففة
اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة

على قرائة ابى بكر لا حفظ

عاملة فى الملفوظ كما قال تع وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع الضمير لانها ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل واذا لم يجد عاملة فى الملفوظ قدر واعملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها تحلا مع انها اجدرية ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المخففة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية با الجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها اشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قوله تع ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله

ذامع

ذامع ما عطف عليه مقيد الكل واحد منها بحال خبره ويجى فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الو تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها نوعيها وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها نحو تهى وذهى بوصل الياء بها ولمثناه اى لمثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا تثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة وهو على ان هذا الاختلاف ليس باختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة الاعراب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار

اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها
وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء بها
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم
ويتصل بها اي باوائل اسماء الاشارة حرف الخطاب وهي الكاف
تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وضربك وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ستة واشترك خطاب الاثنين
فرجعت اي الخمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد
المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي
اي تلك الخمسة والعشرون ذاك وذاكما الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت مذكرا وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس
ذانك وذانيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولاك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك

فقد

فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه
خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وافرد
للمتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى
البعض كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخريين
فهم لم يأخذ بهذا الفرق منها واحالوا الى غيره فقال يقال تلك
وتانك وذانك حال كونهما تثنية او جمعا مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا وكذا
تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما
هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمه وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم
من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا وتميزا اولا
يصير جزءا تاما ان كان نعم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر
آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما لم يكونه

اي الموصول

جزء اما ان لا يجوز مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايد اليه فمعرفتها متوقفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول
بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معها
الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم
من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينه بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما
في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له

للموصول

للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال
الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين [illegible]
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاتي
بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيمن يعقل
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي
فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي
نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى
التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى
الذي والتي قال الشاعر ع وبئري ذو حفرت وذو طويت

وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع
او المجرور لا يجوز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع
حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف
اعنى الجار والمجرور [illegible]

اى التى ونحوها وطوبيها وغيرها بعدها الكاينة للاستفهام نحوها واخفت
والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او الجمع
والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر له اى لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل تذكيرا
اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن الفلانى في الجملة الفلانية بالذى
بعد بيانهم طريقة الاخبارية لا بد له من تذكير كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان في ذلك الاخبار في اى اسم
يصح وفى اى اسم يمتنع فاذا حصل ذلك تم له هذا الباب فقال
فاذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء او جملة بالذى
اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فانه بالباء
ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى
اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى في الجملة
الثانية يعنى في موضعه الذى كان له في الجملة الاولى ضميرا لها
اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب

على الحال

على الحال او ضمنت اخرت بمعنى جعلته اى جعلته خبرا [illegible]
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو المخبر عنه
في هذه الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى
واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلت خبرا عن الذى وقلت الذى
ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان
يكون الفعل الذى تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجىء منه اسم فاعل ولا
مفعول ولا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف
النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت
معنى السين فاذا تعذر امر منها اى من الامور الثلثة من
تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل

ط تأخيرها عن زيد الظريف لامتناع جعل الضمير صلة لامتناع وصف الضمير أما تأخير الموصوف مع الصفة نحو الذي جاءني هو زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع لأن المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة

إنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار امتنع الإخبار بالذي في ضمير
الشأن بأن يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع
في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل أن يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة
أو موصوفا بخلاف ما إذا أخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب بدون الثوب لأنه
يؤدي إلى أن يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا
في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لأن الحال يجب أن يكون نكرة فلا يجوز أن يقع الضمير
الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها أي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي للاستلزام وذلك نحو
الضمير الباقي فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل
عليه أي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح
الإخبار عن غلامه بأن يقال الذي زيد ضربته غلامه لأنك إن جعلت
الضمير عائدا إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وإذا جعلته عائدا إلى
المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية

فإنها إما كافة نحو إنما زيد قائم وإما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع أصنع وموصوفة إما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك أي بشيء معجب لك وإما بجملة نحو ربما
تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال أي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند أبي علي والشيء
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي أي نعم شيئا أو نعم
الشيء هي بمعنى وصفة نحو اضرب ضربا ما أي ضربا أي ضرب كان
ومن كذلك أي تكون موصولة نحو أكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب أضرب
وموصوفة إما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد إيانا أي على شخص غيرنا وبجملة نحو من جاءك قد أكرمته
إلا في التامة والصفة فإن كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة وأي
للمذكر وأية للمؤنث كمن في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء
التامة والصفة فأي الموصولة نحو اضرب أيهم لقيت والاستفهامية
نحو أيهم أخوك وأيهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى أياما تدعوا
فله الأسماء الحسنى والموصوفة نحو يا أيها الرجل قيل أي لا تقع
صفة اتفاقا فجعلها المص كمن التي لا تقع صفة أصلا وأجيب
بأن أيا الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية لأن معنى مررت

برجل اي رجل رجلٍ عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل اي واية معربة
بالاتفاق وحدها لا تشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات
الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو والطائية وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة فحذف صدر صلتها
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد واما بنت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى جزء الصلة
وبنت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها
كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لتبيانه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى معرفا موصوفة فهو مبني
وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده
خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والثاني

الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما وحدها بمعناها اي اي شيء
وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها
بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات
المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي
اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني
الاصل فعلية بناؤه لكونه مشابهة لمبني الاصل فما قيل ان اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب
بان يعبر عنه بالمضارع لحالي مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك تفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد
مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها

قوله قياس اي قياسي او ذو قياس
اي يصح اشتقاقه من ثلاثي تهذيبي

لبست بافعال مع تأديتها معاني الافعال اهو لفظي و هو ان
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم
للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما لم يسمعه اصلا
ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع
ظاهر ومثل المصنف ب امس نقضا على التعريف وفعال
اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
المجرد وهو قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
وهو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلهذا ما قال بعضهم فقول سيبويه بابه ان يراد به
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات
الا قرقار وعرعار وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو علم ما قبل مصدر معرف
مؤنث ولم تعلم الى الآن دليل قاطع على تعريفه وتأنيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته
له

اي نزال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر
الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة
في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الالفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وتبيين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعاص من الاعيان
اي قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا
لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث و
غلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته لنزال
بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان
في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابه
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان في الراء حرف

مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه النبك لانه اخف
او سلوك طريقة واحدة اسهل من طرايق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل
او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول نحو اها
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني نحو مه وصه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ونحو كالا يقدر ان يحكم عليه
بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل
الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك ونحو لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير ونحو الا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند
اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة

ايضا

ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها و
بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ اي مقال كل لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على سبيل الحكاية
تشبيها لصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من
البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل
لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا
كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول
كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم
الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان ذلك القسم كذلك اولى

لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او
مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا
في الحال ولا قبل التركيب واما كلمتان حقيقة او حكما ليدخل
مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا
يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعلقية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير

فرق

فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول
لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة فحذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بالصيغة
او المشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد العددات بقي على المشتق منه في
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يتسع
حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا اشتقاقا من
احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد

من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشر في ذي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر لانه لا معنى له وعلى [illegible] العباس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر
واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل بني الثاني للتضمن و
يعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والاول اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان
لم يكن مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسطه اي لمنع
من الاعراب على الفتح لانه اخف وهذا الافصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح الدلالة عليه لغرض من
من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جائني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل البعض بل البعض معاني كما هو اصطلاح
في باب المبنيات ان يريد وابحاث البعض المعين ولذلك
لم تقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتبعد تعريفه

الا

الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك بعض المعتبرين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة
بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع
بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد
وكم منهما يكون كناية للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير
عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا
لان كل واحد منهما كلمة واحدة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث
هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وجعلا وقع المفرد موقعها وعلم الخبر
خلوه عنهما فتح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كأي واصلها اي لانه كاف التشبيه دخلت على اي
واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكين ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط
فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المص معها
حكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع

الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها
لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميز كم كذلك لانه لو جعل
كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي
نحو مائة ثوب ونحو ثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد والكثير فيه ما ينبئ
عن كثرته صريحا وما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي
في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكقوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي وهذا في الخبرية
كثير نحو كم من ملك وكم من قرية ونحو ذلك ولو افصلت جر المميز المضاف
اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا
نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام وهو يقتضي
صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع

من

من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
وهو على تاويل كلا هذين النوعين وحكم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله فكل اي كل واحد من
الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث
هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل هذا الفعل ومحله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به وللمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز
فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه
والخبرية نحو كم غلام ملكت وكم ضربة ضربته وكم يوم سرت
وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا و
مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
او اجملته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد ضربت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث

أي ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وإن لم يكن قبله ولم يتقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من
هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما قبله أي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو
بكم درهما اشتريت أو بكم رجل مررت أو مضاف نحو غلام
كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر
أو الإضافة وإنما جاز تقدم حرف الجر عليها مع أن لها صدر الكلام
لأن تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار
عليها على أن يجعل الجار اسما كان أو حرفا مع المجرور كلمة
واحدة مستحقة للصدر وإلا أي وإن لم يكن بعده لا لفظا
ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلق
ضميره ولا قبله حرف جر أو مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فمرفوع أي فهو مرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفا
نحو كم أبوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فإنه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما وأما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر
إن كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل أولا
داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل الكائن فيه وداخل
في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك

وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية
بالشرائط المذكورة أسماء الاستفهام والشرط يعني
أنه تأتي تلك الوجوه الأربعة في جميع هذه الأسماء لا في
كل واحد منها وهي من وما وأي وأين وأنى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط وإذا مختصة بالشرط وكيف وأيان
مختصتين بالاستفهام فمن وما إذا كانتا استفهاميتين
تأتي فيهما الوجوه الثلاثة الأول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا تأتي فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما وإذا كانتا
شرطيتين فكذلك تأتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو
من تضرب أضرب وما تصنع أصنع وبمن تمرر أمرر وغلام
من تضرب أضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا تأتي فيهما بل في جميع أسماء الشرط
الرفع على الخبرية فإنه لا يقع بعدها إلا الفعل ولا يصلح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى وأين وأيان وكيف
وأنى وإذا إن لم يجر مجازا نحو من أين فلا بد من كونها منصوبة
على الظرفية وعن بعضهم أن إذا قد يخرج عن الظرفية ويقع
اسما صريحا نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح

اى وجه جارية تمييز كم الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه بالابتداء
ثلثة اوجه بان يكون كم للاستفهامية فكانه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته والخبرية
والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لانه بعده فعل اشتغل عنه بضميره وليس قبله
حرف جر ولا اسم مضاف اليه وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشارى خبره والرفع
بان يكون عمة مبتدا ولك صفة لها وقد حلبت على خبرها متوسط

الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم
الظرفية اذا كان خبر مبتدا موقوفا نحو متى عهدك بفلان اى متى كان
عهدك به واما اى فتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع
فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت
مجيئك اى اى وقت كاين مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قايم وفى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبرية وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة الخ اى وجوه
تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الحق بما سبق من وجوه
اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الاوجه فى مميزها اعنى الخ فاحدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب
على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذه الوجوه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق ان يؤخر هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم
مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

يا نحو جرير فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة
الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم
يعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها
تشبيها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى غلبت
اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى على كره منى واختار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم
من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء والتى اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الطلب ولا تطيع سهوا
فيحتاج الحالب الى زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة
الى رذالة طرفى ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى
كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت
المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على
التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع
عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها سلطا
الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح

وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في نحو كم مالكم
وكم ضربت اي كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه
اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة
على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها
فمعناه كم درهما او دينارا او كم دراهم او دنانير مالك فكم في
هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن
ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة
ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا
المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين
المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي تلك
الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين

ضربت

قوله من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة وهي ضبط الرضي مع ما ذكره
امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن قبل ودون ما هو
معلوم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عن الشرح
عصام الدين

نحو ضربت بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس
عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض
التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال
بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت
قبلا اي كنت قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق
واجري مجراه اي اجري مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي
فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
افعل بعد الا غير بعد ما وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبههما بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفهما بالاضافة

ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد تستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية او فعلية
في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء مفردا في قوله
اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى المفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل طالعا اي
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد لغوية بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة
والاكثر تبقوه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما
بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل وان
كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم فالدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فانه
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع

علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي
نحو قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط ونحوه
ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة
اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرطية فيها اختير اي
جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط ويجوز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو
وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه
الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذ الفوات لا تشعر
فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم
وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شرطية التفسير نحو خرجت
فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجاة وحاصل المعنى خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد

فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
فاجآت لا مفعول به والثاني يتبعه اذا ظرفية بل تجرد اسميته بل
المفعول به محذوف اي فاجآت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق اليه اشارة ومنها اي من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او
لكونه وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية و
الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة
نحو بينما خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم تذكره المص ومنها اين
وانى وهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال
بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى
نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان يوم قدوم

الحاج

الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي
اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناه السؤال عن الحال كقولك كيف زيد اي على اي
حال هو وقد يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت
فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بناؤهما لموافقتهما
بمذ ومنذ [illegible] ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة
اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما
اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما ما رأيته مذ اليومان اللذان
صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فانا لم
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا الا لحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين واشياء

فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة القريبين فيه
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت اوان اي اما كتبت على هذه الصورة منفصلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان
ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يبرزه
المص لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير ما خرجت مذ ذهابك
مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده

اخبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا
والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل
قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم
انهما اذا كانا مبتداين وخبرين فهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تركيبهما ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بمعنى عند بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع
وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه
يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر
عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك يحذف غيرها او تثبت وتكون غدوة في الاكثر استعمالا

من نحره وغيرها ومنها قط مفتوحة القاف مضمومة
الطاء المشددة وانها بمعنى الغاية وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة
وقد جاء قطْ ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه
خمس لغات فيه كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها و
ضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه
وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا
اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداخلين العائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف اليه ونحو هو التنظير على الفتح
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من
خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها

اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني
البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة
ومشددة مثل غير ما مثل ما قام زيد وغير ان مثل ان يقوم زيد
او مثل انك يقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو
اذ او حيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع [illegible] لشيء ملتبس بعينه
اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له الاسم
فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فعلى هذا وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع اولا
لاحظ مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من

تلك الافراد بخصوصها بحيث لا ابهام ولا ايهام الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لا انه الموضوع له فالموضع كلي والموضوع له جزئي متشخص و
الثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما
اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ
الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير
اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل
وضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان
مشخصة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها
وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع الخامس

ما عرف

ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم
يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة كالحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام
فلا يعد ما دخلته فيما اذا من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا
رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف معنى الى احدها اي
احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انه لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه
ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز
به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا وكما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء استغنى

عن التعريف فخص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم العلم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة
استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هولاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي ثانيا ولا بوضع واحد
للاخراج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصناف فيها
فيما يكون فيه خلاف الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلابت عند المخاطب من حيث اضافة المضمر المتكلم
لتعذر وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يعرف
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس بالجمع فهم ان الخطاب له وليس
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب

ولم

ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما ثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة
المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة اسماء العدد انما
افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي
الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء المعدودة كانت تلك
الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة
كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن عدد
واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين

يجاب بالاثنين وهكذا الحال ثانية له وظهر من هذا التقرير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منه الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة و
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين و
الفين او بالجمع كمات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا
كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتى عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد
المذكر وثلثة وواحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث
ونقيسهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء
لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها لجماعة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
السبق وتقول اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر

نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا احدى عشرة واثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل تذكير المذكر وتانيث
المؤنث وغيرت الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول
فيها بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهية اجتماع
تانيثين من جنس واحد فيما هو ككلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر
والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث وفي اثنتان
وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم التفرقة بين المذكر
والمؤنث وتميم يكسرون الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة
تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمقولية القول وهي

ثلثون واربعون وخمسون الى التسعون فيهما اى فى المذكر والمؤنث
من غير فرق وهى عقود ثمانية و تقول فيما زاد على كل عقد مع
تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى
وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا
بدون التركيب لان المعطوف و المعطوف عليه فى قوة
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود
على الزايد عليها كاينا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان
او ثنتان وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين
ملى التسع و تسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من
اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان بالقياس وثلثة رجال وثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون

رجلا

رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة
والالف ويجوز ان تعكس العطف فى الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا و الاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشرة وجاء اسكانها
اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب
وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جائنى القاضى اذا حذفت
الياء الان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فوقع زيادة
استثقاله فجعلت موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى
ويجوز كسرها بالدلالة على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من
بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزها وابتداء
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به
فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى
نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر

التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين
واما كونه مجموعا فليطابق المعدود والعدد اي ثلثمائة
الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها الثلث واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة
العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق
الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفرد اما النصب في المفرد فلتعذر الاضافة اذ لا يمكن
ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم لو اضافوا
ان يصير الثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه ثلثمائة
لان المضاف اليه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما اختار منصوبا باعتبار

فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل
وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميز ملحق
الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد
كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف
في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وان كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن
المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ
مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه
كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل
يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما

قال الاصمعي مررت الاصمعي يوما بالجبال
فلما اتاها راى مكتوبا على الصخرة هذا بيت
مكتوبا على طريق السؤال فكتب جوابا دونه في الحال وقال
اصمعي يا معشر العشاق بالله اخبروا واذا اشتد عشق الفتى كيف
يصنع قال الاصمعي يداري هواه ثم يكتم سره ويصبر في كل الاوقات ويخضع
قال الشاب فكيف يداري والهوى قاتل الفتى وفي كل يوم قلبه يتقطع اذا لم يطيق المرء
كتمان سره فليس له سوى الموت انفع قال الشاب سمعنا واطعنا ثم متنا فبلغوا
سلاما على من كان بالوصل يمنع هنيئا الارباب النعيم وللعاشق المسكين ما يتجرع

ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت يجب ان تمييز الواحد
مغني عنه لكنا لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان مثنى
يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في تمييز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام انه لا تمييز واحد ولا اثنين استغناء بلفظ التمييز
اي بجوهره ووجه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة
الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة
فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك
ان رجلان اخف من اثنين رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي يستفاد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي

بذكر اسم العدد فلما افاد ذلك التنصيص استغني في افادته
عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير
ذلك المفرد عددا انقص ان يزيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله
الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما يبدأ من الثاني اذ لا يقال للواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول غير ذلك على التحرير وذلك فيما تحت الاثني
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من
المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع
في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى لدلالته
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل

من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا كحكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث فتقول في الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركبات والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر
وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر فلانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل
في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما الى
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده ويكون
فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والاسلم جواز ارادة الواو
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
سار دمع العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات

بناء

بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي عشر بحذف الجزء الاخير من
المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول
الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكر هما باب العدد
لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واقتصر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظا كانت
تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف
حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء
وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي زعم انها للتانيث

وليس في كلمة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي وانت و هو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي اي اسم
بازائه اي بمقابلته ذكر في جنس الحيوان كامرأة في مقابلة
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتأنيث
اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان
تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فالتاء اي فذلك الفعل
ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر
الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار
في الحاق التاء وتركه ولما عذر الاشارة بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار وهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره

اذ لفصيحة ان تأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي لقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى
التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة و
حضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا
كان المؤنث الحقيقي منقولا عن التغليب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضمره
فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاءوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم
لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت المسلمون ولا المسلمون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو قامت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع
التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان

او تقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل منه

ضمير هم الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا ولا تقول جاءت

فعلت اي ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء

الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت

وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع

من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها

في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير

الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن

اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير

فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون

موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل

له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي

الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء

كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل

على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى

غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف

او قدر بعد قوله ونون مكسورة مع لواحقه والا لا يصدق

التعريف الاعلى مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو

اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح في كل

قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع فلم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة و

التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع

وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين

وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده

او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم

دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل الامر

من امور ثلثة على شيء صح ان يقال بهذه الامور الثلثة

دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين

الامرين على انه معه اي مع مفرده مثله في العدد ينفي الواحد

حال كون ذلك الاسم المثل من جنسه اي من جنس مفرده

باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك

بينهما الوارد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا

عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه

الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار

معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما الطهر والحيض

بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قلت هذا اشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين بهما

الاب والام وكذلك تثنية القمرين باعتبار معنيين يختلفان بهما القمر
والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة
التناسب بينهما ثم تأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل بينها وبينها
تجانس ان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرءان ايضا بلا احتياج الى ادعاء
اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي
بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا
صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع
وقال الرضي ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم
ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال

فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او
حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المثنى بالى وهو
ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي عدد ما فيه ثلاثة احرف
فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا
للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا اثر
فيه لمكانه الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن
ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود
ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة وللمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان
حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث

فقلت ان ثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان

لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة

من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه

وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان

والا عرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا

للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء وحرباء فان همزته للالحاق بقرطاس

او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلها كساو ورداي

فوجهان اى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت

الهمزة وثانيها الان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء

ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا الهمزة الاصلية فثبتت

في الصورتين كما في قراءان وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الهمزة

في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها

واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة

انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداءان بالهمزة ورداوان

بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقال المص

والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها

الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام

لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فجاز

فيها اثنتر مما حكم بانتشاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد يقلب

المبدلة من اصلي ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء

ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ

النون لقيامه مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة

يوجب الاتصال والامتزاج معنا فيتنافيان وحذفت تاء التانيث

التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان في خصيان

والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس

اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين

لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها

صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل حذفت في

لو لم يستعملا مجالتفان في خصية والية وان كانتا اجل استعمالا

منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة الى بابه بالفعل

المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس

قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا

اتى بابه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة

احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم

بحروف مفردة اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال

على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة

بتغيير بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في

وبحذف تاء التانيث في خصية والية عند تثنيتهما نحو خصيين واليين

لانهما لما لم يفترقا كان المثنى ههنا كالمفرد فكما لا يقع في وسط المفرد

تاء التانيث لا يقع في وسطه

في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دال اعربهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمع
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله دال
على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم
تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده
خرجت اسماء الجموع فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده خرج اسماء
الجموع والعدد ونحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو
ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء
الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع

لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو
فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة
اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل
خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق فقط
او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه
اكثر منه ولم يتغير من حيث اكتفاء بما ذكر مع التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثر
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا

القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد
جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين و
شرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما محضا من غير معنى
وصفية فيه مذكرا علما اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا الجمع اشرف
الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعباس او الا
كالتمرة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع وارادوا بالمذكر
ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو
طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن

كيسان

كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما
يجمعان بالواو اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف
فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا وتبقى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول مذكر يعقل اي انه مشروط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير
صيغة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين
المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع

قوله الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة التى تحته لان ضمير ان لا يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا يكون مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا

واجاب السيد بان ضمير ان لا يكون

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا استوى فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور تقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مثلتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد تسكن جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة ووجد اطراد صاحب اللباب بعض الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجهما من الشذوذ ومنها سنين وامثاله واوقع بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله ومن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل

وان لم يكن له اى المفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بجيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر حال تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او افراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس وافعال اى جمع يكون على

ان اقتصاء الجموع كحدائق اذ وقع ماقبل آخرها بعد الالف الزائدة ياء قرئ بالالف
ان كان الياء زائدة وان كان من اصل الكلمة قرئ بالياء كمعايش تقرير كتبه

وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى الباقي وافعلة
كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما
اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويل له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان
كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
اي سماعي وبر تنقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف
وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق

مطلب المصدر

سماعيه

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره
اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او
الآن وذلك لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا احترازا عنه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا لم يسمى فاعلا لانه
لو اضمر لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه لا في نفسه
تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه تستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب
زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا
اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له مع فقد فاعله بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب و
اعماله اى اعمال المصدر حال كونه معرفا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع
الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شيء هو بمعنى المقدر به وقيل لم يات في القرآن
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح
بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
اى المصدر مفعولا مطلقا حقيقيا من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف
فعله لازما نحو سقيا له وشكرا وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية في قوله فوجهان وجهان [illegible]

وقد اعترض على تعريف اسم الفاعل بنحو واجب

قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان ابداله بالجمل المعوضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام به الفعل اى لذات ما قام
بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره
يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم
المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل
على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي
حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله
ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع

لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المص و اسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ
اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب
وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل و
من غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا مع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ومتقدم

متفاعل

متفاعل متقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع قبل آخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد ~~يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد~~ فان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل
اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشىء يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان واما اشترط
احدهما لان عمله بمشابهة المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط
الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف
به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه

جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاءني رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فكانا ادعى الى تشبيهه للفعل نحو اقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي
اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو
امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته
لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير الاضافة الصفة الى
معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل مفعولان او غيرها
اضيف الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو فقيل ما اعطاه فقيل درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عنه
صيغة الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج
عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراطها كشرطه عمله هذا
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب
ابوه عمرا الان او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا
او امس فما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى والمجموع من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة و
كذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
كان مفردا في العمل وشروطه لتطرق خلل الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او الزيدان
الضاربان او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله نصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف

اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيم الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب بحذف النون فضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام
والقراءة بما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وانما اراد
اقامته من مقام ما ترك اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء كان لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة
مفعول ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اى شأنه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط
عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم
الفاعل اى مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى
الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل لو كان هناك

مفعول او تمييز على نصب نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا
او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بان
لمن قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا تجعل رحيم الا من رحم بضم الحاء
اى صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر السماع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وتكون عملها لمشابهتها

اباه فيما ذكر من حسن وصعب وشديد يعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما
اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وبيتي كل قسم
مثلا لانه يتفرع عن حكمه ويتخرج عنه ان يكون الصفة متلبسة
باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف
او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها [illegible] فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
الصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة على التمييز اي جعل معمول الصفة مميزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع
لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر
في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي
تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية نحو قولنا حسن وجهه

بتنوينهما صفة ورفع وجه بالفاعلية او نصب على التشبيه بالمفعول
وبحذف التنوين وجر وجه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا
التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة و
حسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهها
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما
غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة
الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة [illegible] لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف
فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او تمام التخفيف
الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان
يكون الصفة باللام مضافة بالام الى معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجه وان
افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة عكس المعهود من الاضافة واضعف في صورة كانت
الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف مع قبحه لحال الى ان يبلغ نهاية ما يكون منه وقبيح
ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف التنوين والنون
لا اعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه باستكنانه
في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية
عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر

قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر
الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعها فيها قبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة
مثل ظهوره في المعمول احتج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت بها معمول الصفة فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل في ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يكن ترفع معمول الصفة بها
بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

انث الصفة لتانيث الموصوف فتقول بهند حسنة وجهاً او حسنة وجهاً وثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجهاً وجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجهاً واسما الفاعل والمفعول غير متعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيجان الفاعل والمفعول ما لم يستم فاعله وينصبانهما وبيضا فان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف

قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر للموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الا فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او ثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او ممتزجا منهما فلا

بمعنى المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب
ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان
المراد ذو حمرة وعور او زايدة الحمرة او العور وهذا التعليل انما
يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو
كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما
يدل على زيادة فى الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثى
الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على انه لاحد زيادة فيه على غيره
يتوصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه
استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد لكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا الشذوذ فى نحو
احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يكون من اثر البلادة
فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزة وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف
بها نفسى ولا اضل فتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح

قال

وفقت

قال يا اخى انت انا فمن انا ففيه غاية من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور
فيساوى ان يكون اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح
الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس
الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول لانه لو
اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد
منها لانه وضع لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو فى حكم المذكور لانه يشار باللام الى معين يتعين
المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من
زيد قلت عمرو الافضل من زيد اى الشخص الذى قلت انه افضل

من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل من عمرو فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا وانا قولهم لست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي
لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الفا لام
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي
اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف
اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
واخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الارادة لان المقصود من استعمال هذا التفضيل موصوفه على
مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس

اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى
قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف في سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اي اعلم مما سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من اضيف به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاخير
بناء به افضل من الذي ليس فيه الافراد والتذكير في كون المفضل

مذكورا معه وللمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمنافاة اللام والف
في كونه موقتة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او
تقديرا لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي
استعمل بمن معه مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر كما انه يلحق
اداة التثنية والجمع والتانيث التخفيفي بالآخر بما هو في حكم
الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين
باب احمر فكان من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية لغرابة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل
في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فهو منصوب
دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله

اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من
الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز يكفي فيما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان عمل الفعل
بالفاعلية بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه
ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل
فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد عن مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا
له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي
نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف
اي تفضلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا

لشيء وفي المعنى لسببه يحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
تعلق بذلك الفعل حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من
متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا واما اشتراط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليتجه مثل قولك ما رايت رجلا احسن بكحل
عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات مختلف في الاعتبار
ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل
بالنفي كما يتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المواد الآخر بمعنى الفعل وهذه العبارة يحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن في كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل
حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساواة يأباه مقام المدح فيرجع المعنى الى انه
كحل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي

وثانيهما

وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة عرفا لان
نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل
مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق
الاولى لما اقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزائد على شيء مساواة له مع زيادة فيصح ان يقصد
في نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال
بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

التفضيل فلو قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث
انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين
زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته
من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية انه مرفوع له من
معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة
معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا لكونه من معمولاته اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
وبين معموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن فيه تعقيد
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد لفظي مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة المتداولة
في اداء هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل
وبين شرائطها وما يتعبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر
بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب يغاير ترتيبه

بهذا التركيب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
هذه المسئلة وليطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بادخال من
على عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه لاستتار
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفي بمن زيد
لكان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين
زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتقيد الكحل فان
قدمت ذكر العين على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل
فيها مفضلا عليه فقلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره
ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين
زيد حسنا ليس في غيرها وانما جازت هذه الصورة وان لم
يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل ولا ارى منصوب على انه مصدر محذوف اي قلت

بارت كعين زيد فى قولا بما لم تقو ان اعو وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدأ كما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف
احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه فى مقام بيان الاختصار
فى المثال المذكور اولا وتمام البيت فى طلبه مررت على واديا
السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اخف لا ارى
واديا اقل به ركب اتوه فى وادى السباع فقدم وادى السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جامع الركبان وهو
مخصوص بركب الابل والتائية من اتى واتى كالتحية
من حيى او حى وهو للمكث والتانى وساريا من السرى
وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من روية البصر
او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الا
وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو ولا ادرى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فى به
متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل
وجملة اتوه صفة لركبا وتائية تمييز عن نسبة اقل الى
الركب

وقوله ساريا اسم فاعل من السرى وحال من قوله ركب او مفعول وقى
او صفة موصوف محذوف لا حذف اى احد فحذف ساريا الى المهلاك وفى يكون
من السراية دون السرى ولما فرغ من بيان الاسم شرع فى بيان الفعل
وهو السير فى الليل

او منصوب على المصدرية اى اتيانا تائية واخوف عطف
على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وكما فى ما وقى الله
مصدرية وساريا اى راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اى واديا اقل لو اخوف فى كل وقت الا وقت وقاية
الله ساريا تقول مررت على واد منسوب الى السباع
واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع
ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو غيرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع ولو غيرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه
من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدر بما
بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين فى
اى فى نفسها دل يعنى الكلمة فلو المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله

قوله ساريا اى آخذه لكونه ركبا صفة فى الاعتبار
صار من غير العقلاء فاستثنى منهم بما الذى
يستعمل فى غير العقلاء
قوله ساريا اى اعتبار الصفة ركبه وفى قوله اتوه
لانا الاتيان نعم بالعقلاء وغيرهم
فذكر ما باعتبار الاتيان الغير العاقل

وسميت به لكونه مشتقا من الفعل
الحقيقى الذى هو المصدر ودال
عليه تسمية باسم المدلول

او نفس ما دل يعنى الكلمة جمع
يعنى ما دل لو الكلمة التفسير اشارة
الى وجه تذكير الضمير وهو انه
باعتبار لفظ ما دل دون معناه عصام الدين

بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى فيكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى
في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن
المطابقة لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما
ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه غير تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال
عليه بهيئة بعد تمامه للمعنى يخرج به الاسم غير الفعل وبقوله
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه افعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه
مقترن باحد كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اي ومن خواص الفعل دخول قد لاثباتها

قيل اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث بالنسبة الى الزمان ودلالتها بمعنى حرفي غير مستقل عصام الدين

انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او
التحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا
النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث الساكنة لانها
تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيث نفسها وتانيث
فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احترز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت
اراد نحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فدخل
فيه تاء فعلت الفا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخرج فروعه
بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم ت ومنع النوع الآخر
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق
وتجرد الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الذي انت فيه قبلية

ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فانه تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله دال على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منعه بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بمثل يضرب وجمعه بان ضرب مبني على الفتح
خبر مبتدا محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا
نحو رمى وانما بني على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع
ضارب وشرطا وجزاء فانك تقول ان ضربت ضربت في موضع ان
تضرب اضرب وانما اختار الفتح لكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحركة فانه مبني على السكون معه نحو ضربت لكراهة اجتماع
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن مثل ضربك فانه ايضا مبني على الفتح
وانما قيد الضمير بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه
ملتبسا باحد حروف انيت في اوائله اى الحروف التي جمعها كلمة نايت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى لوقوع ذلك الفعل مشتركا
بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين معانيه

المتعدد كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة
انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما تخصص الاسم بواحد من معانيه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لها اذ معنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون للمتكلم
المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنثة الواحدة والمؤنثتين
غيبة اى حال كون المؤنثة والمؤنثتين غائبات او ذوات غيبة
والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث
ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم
يتعرف بالاضافة معرفة لكنه تخصص بها عن النكارة الصرفة فوقع في موقع
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة النسخ
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اى فيما كان ماضيه على اربعة
احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما
سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما

ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه
ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او
خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو
دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها
لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب كما في
الاسم فيهما وجزم تختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند
النحاة ما لم يكن في آخره حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وفي الجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد
الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحدة الغائبة المؤنث
والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
بالضمة اي في حال الرفع والفتحة اي في حال النصب لفظا اي
حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به وحدها اي بحذف

النون حالة النصب والجزم فان النصب تابع للجزم كما انه في الاسماء
تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
الى آخرهما والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حالة الرفع لان الضمة على الياء والواو ثقيلة تقول يدعو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الياء والواو في حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي
بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الجازم والناصب نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب
وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا كان كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ونحو عجبت من

الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتدا متقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيان
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم فانه مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجي في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فخفف
كاينما اى تخفيفا وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله
اذ ان فخفف وقيل هو اذا الظرفية فنونه عوض عن المضاف اليه
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن

لايكن

لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي تنصب
بها المضارع مثل اريد ان تحسن اي امثال النصب بالفتح و
ان تصوموا امثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي
تقع بعد العلم اي ولم تقع بعد الظن هي ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجوز ان
التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن
نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله
تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي
التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه
اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها ضعيفة لا يقدر
ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه ليست بها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء

وبما لم يمكنا الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن اخرج اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا او كلاهما اوجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل لمثال الحال الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذ لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ مما كان اشار اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة
تمثيلات اخواتها الآتية لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اى حال كون حتى بمعنى كي السببية او الى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل
البلد مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا

والسير

والسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا
فان اردت بالفعل الذي دخلت عليه حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم بعينه
وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد وادخل في هذا الموضع حكاية للحال الماضية
فانك كنت في زمان الدخول بهيئة هذه العبارة وحكيتها
في زمان التكلم على ما كنت بهيئته وكان ما بعد حتى في هذه
العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة و
لا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها كلام
مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبرا او يكون
حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها
سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اى ومن
اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت
حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة
لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الكلي في قولك
اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه
وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
محال وجاز اي الرفع في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وكذا جاز الرفع في
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق وانما الشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة
فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه
ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي
ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل

مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي الضابطة
جارة ولهذا يقدر بعدها ان حتى تجعل اذا صار الفعل مع المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل صح على حذف مضاف منه
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا
تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان
الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد تقدير الاثبات
او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو
لولا انزل علينا ملك فيكون معه نذيرا والاستفهام في فصل

فيندرج في النفي او تمنٍ نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت
مالٍ فانفاق فانه فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة
خير فمعنى جملة هذه المواضع مع السببية مقصود والفاء تؤول
عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر
متوهم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فا... بدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروطة
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا
فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو شيء من تلك
اي ما يماثل الواقع قبل الفاء من كونه احد الاشياء الستة المذكورة
وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول زرني
وازورك واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى
او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان الضابط دخل
في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار ابدا لالزمنك او

او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فحينئذ
يتقيد بما قبلها بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وغيره يقدر بما قبلها بتقدير مصدر مجرورا والمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي او العاطفة المذكورة او لا تكن وان كانت
منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها
ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم
العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما بخلافه والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا وعلى او وهو الشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد
حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان اختصت به يلزم تخصيص الحكم
وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جوابه في نحو الفعل
ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة
في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو اسلمت
لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو ارد

لان تقوم وفي الحروف العاطفة نحو الجئني فاكرمك وان جئت
لان هذه الثلثة تدخل على صريح نحو جئتك لاكرمك وجئتني
ضرب زيد وغضب واردت لتعزيك فجاز ان يظهر معها بعد
الفعل فيجئ الاسم الصريح ثم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب
فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين في لام كي
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل اضعفها نحو قوله لم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترز عما اذا استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وبكلم المجازات
اي وينجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي

بعضها

بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما
وحيثما وانى وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا
وايُّ ومتى ومما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا
وما ومن واي وانى واما اذ فلا تجزم المضارع مع كيفما وان جاز
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلانه بمعناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي
حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذ فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان
التي هي موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله
بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان جزمه
فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي تنفي المضارع فلا يعد
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم
في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق ازمنة
الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء النفع
الى وقت التكلم بها فاذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم كان
استمرار انتفاء النفع الى وقت التكلم وبجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما

لا لجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات
عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعمولها
وتختص ايضا باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل مترقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر اللام
المطلوب بها الفعل فيدخل فيها لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء نحو قوله تعالى ولتأت
طائفة اخرى فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا
للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي بجعل الفعل الاول سببا
والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازات ما تدخل على شيئين
لتجعل الاول سببا للثاني ولا كذا ان كلم المجازات لا تجعل الشيء
سببا للشيء في الواقع لجعلها الشيء سببا بل المتكلم اعتبر سببية الشيء للشيء اخر
بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان

الاول

الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له ذهنا ولا خارجا لكن
المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكان الاخلاق يعني انه
منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط
لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يترتب على الاول ابتناء
الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق
بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه وان
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا لتعطيل الماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وتحتمل ان تكون لتعطيل العمل اي
لم تغيرت لفظ سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء المحقق تاثير الشرط

فيه يقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك واما فان تغير فقد
يخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون الشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا
معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط
فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان ادوات الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى
حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من
وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا
مذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بتقدير قد لفظا كقولك
ان اكرمتني فقد اكرمتك امس او تقديرا كقولك ان اكرمتني اليوم
اكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بلم او ما او لن
او غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية

التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها
تنبئ عن حدوث امر بعد امر فعيا معنى الفاء التعقيبية لكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة لمواذيته لاختصاصها بها لان الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو
هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة جائزا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اي الجزائية تقديم المسبب تقدير ان مع مضارع
نوع مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لا تماما
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا
كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب تلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام

وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداة تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وقيل تدخل الجنة
جوابه فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فان امتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو خلاف المقصود واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد
السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرا
مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال
الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري [illegible] والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكر المص
في شرحه صيغة يطلب بها الفعل تشمل كل امر غائبا كان او مخاطبا

او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترز عن المجهول مطلقا فانه
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احترز عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترز عن مثل قوله تع فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل جعفر وزيد وحكم
آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان شبه
الاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه كان في الاصل باللام فحذفت اللام من المجزوم مع الحرف حكم نحو
اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم فذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تقعد عد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعد حرف المضارعة
حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون
ماضيه على اربعة احرف من الكلم بعينه وان كان باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على ما بقي حذف حرف المضارعة لتوصل بها
الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان ما بعده
اي ما بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح

فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول
من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسور ما كان بعده ضمة سوى
كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في نحو اضرب التبس بالماضي
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي من الرباعي
نحو اختلف مثال لما يكون بعد الحرف الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون
بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها ليست همزة وصل زيدت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة
لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة فحينئذ حذف المضاف اي فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله و
واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد اكتفاء بذكره فيما سبق في
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا كان
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروجه من الضمة الى الكسرة
ووزن بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابته

افعل

المفعول ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود بالخفيف ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من
ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت بحذف
اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من
اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين
في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال المعتل العين المنقلب عينه
الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وتبعية ذكر معتل
العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل
وبيع اصلهما قول وبيع فنقلت كسرة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وشيخ
الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام في حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط وقال بعضهم هو ان
تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل
هذه الحروف وجاء الواو ايضا في ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها و
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد اي مثل
باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال
اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اي في اختير وانقيد فيهما فيقال
قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس في ذلك مثل قيل
وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله اي حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم و يعلم و يستخرج و يتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة
الفتحة وتعل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب
العين فيه الفا ان كانت واوا او ياء نحو يباع ويقال ويختار وينقاد
ويستخار ويستقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر
غير الفاعل بتعلق الفعل به و يتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له
من فاعل و فهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل

وقايم

وقايم به و مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان الفعل
وان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية و هيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل و تعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية و هيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا بالآلة بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو
ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم و هما اصلان في هذا القسم فانهما كانا
قبل دخول الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الباقي وهو
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى

ثلثة مفاعيل بل التعدية اليها انما هي بواسطة اشتمالها على الابدال
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا او
الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الآخر وجواز تركهما افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة
هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما تختص بالشيء ولا يوجد في
غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر

الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر كثير قليل ان المفعولين معا
بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع
هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف
بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
ان لم تحتجبا على ولائك انا ظالما قد بوتي نابذهم الاعداء اي لتحتجبا
جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له وقد يحذفان معا نحو
فلان يعطي ويكسو اي يحصل منه الاعطاء والكسوة بدون المفعولين بخلاف
مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها
كتقدم احد مفعوليها عليها من جواز الالغاء
نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول
المفعول كتقدم المفعول

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلها عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين المعطوف
عليه نحو جائني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه
الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما
خص هذا الالغاء الذي حق بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب
التعليق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما في مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف اليه الذي فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام

من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال
للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت
ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة و
هذه الافعال يوجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق
باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي واللام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
يكون على الشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق الواجب وان ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق [illegible] ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا
كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون

او نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا وحسبتك والحكم
ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
المفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
في كلمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على
النقيض وكذا الاولى رأى البصرية والحلمية على رأي الثعلب
يجوز فيهما ما يجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد
كقول الشاعر ولقد اراني للرماح [illegible] وبعضها اي بعض
افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب
من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم

انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لا بالكل واحد معنى آخر
فان خلت جاءت بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك المعنى الآخر
الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته ظنة فالوهم
والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفسه من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالمشاهدة ومنه قوله تعالى
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة
اي اصبتها وعلمتها بالمشاهدة ولما كان مراده ان لها معان
اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت ووجدت موجدة وو
وجدا اي احتقنت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال غير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على الصفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة

وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال لان سائر الافعال تامة من حيث انها لا يدل على الحدث ومن حيث انها لا يتم بمرفوعها [illegible]

عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج
عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير
الفاعل عليها فكل من التقرير والصفة عمدة فيها وضعت له التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان في الكل والانتقال في صار والدوام والاستمرار في ما زال فصار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان
الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزء تمام الموضوع له
بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه في الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا
صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت ويجيء ما فيها
بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
اصلا كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وفتى بالياء
وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني

عن الخبر

ان ما استفهامية وان جاءت ناقصة وحجتك خبرها ... لان ابن عباس رضي الله عنه حين جاءه رسول الامام علي رضي الله عنه ... قول الاعرابي اذ هو [illegible]

عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من
الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا
عشرة اي تصير بهذا عشرة تامة وتكمل زيد عالما اي صار
زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك بالنصب
ضمير اسمها وحاجتك خبرها ان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ما تقدم من القراءة ونحوها اي لم يكن
هذه على ما قدرنا يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما
جاءت يعود اليه وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناها اية حاجة صارت حاجتك وجاء قعد ايضا ناقصة
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة
اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى هذه
الافعال يعني اثره المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية نحو زيد غني فافاد معناه الذي هو الانتقال
اعطي الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا
اليه فرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب
الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل زيد

قوله كان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما ولا دلالة على عدم سابق
او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان
تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد المفعولين
على الآخر لا على ما هو قسيم كقوله بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت الخ اي كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان والجملة الواقعة بعدها خبرها مفسرة للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان
يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تع كن
فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما
غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال

اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من
بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آض ورجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تع فارتد بصيرا وقال الشاعر
ان العداوة تستحيل مودة وقال فحالك من نجى نحو
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء
او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما نحو ظل زيد ... ثبت
له ذلك في جميع الليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين في القصد نحو ظللت
بمكان كذا وبت هنا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية
القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما المصنف وجعل الافعال

الثلثة الت بقية آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد [illegible] الليل
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من
الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة
وما برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ اصلها ما فتئ
وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سموا اسمها فاعلا تنبيها على انها شبيهة بالفعل على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها
خبرها اي من وقت يمكن ان يتعلق عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابلية وصلاحية للامارة الى الآن ولانها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ من معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا

وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم
نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر اي تقييده بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية في مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة
تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اي ومن اجل انه لتوقيت
الامر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل
بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل
بالافادة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام
جلوس زيد فما دام لم يشفع بما دام بان اجلس ولم يجعل من
الجميع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة
فلا حاجة الى وجود كلام آخر وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا مذهب
الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى

الا بعد ما تيهم ليس معروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة عليها على اسمائها اذ ليس فيها الا
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي فان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز
ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديمها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي هذا القسم ما في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما
اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا ناشئا لابن كيسان بما يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه بانت للمقابلة لتقدم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي
لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار كأنه لم
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم يختلف فيه ظاهر فيه

الخلاف

الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال التي فيها
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن
السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعلها في اوائل النافية
من القسم المختلف فيه فلوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال
المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي لدلالته على قرب
حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه
حصول الخبر لا بالجزم به في قولك عسى زيد ان يخرج تدل
على قرب حصول الخروج لزيد بحسب انك ترجو ذلك وتطمعه
لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك
الدنو لا بشرط اي الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بانك ترب حصوله او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو الخبر

التصدي بوزن
دونمك اعتراض كبي احتو

وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم
المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما
لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها فتعذر
على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده
اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية معنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب
الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى
هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبيه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى

الطفق بالفتح والطفوق بالضم كرو ع ايتمك احتوع

انشاء

انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال الثاني
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم
من المفعول الثاني فافهم معناهما فهي في هذا الاستعمال تامة
وان اقتصر على المرفوع من قصد التامة مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان عمل الاول كان
زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان عمل الثاني كان اسم
عسى مستكنا فيه من ضمير زيد وان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال

فلما كان هلكا في فيكون هلكا واحد منصوبا على انه خبر كان ويجوز ان هلكا مبتدا وهلكا واحد بالرفع على انه خبره

الاول تشبيها لها بكاد فكما ان زيد يكاد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى
زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان ودون
الاستقبال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجي فخبر عسى ودنو الخبر لعلمك بامارته على الحصول للفاعل
في الحال فهو فاعله اسم مختص كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان على خبر عسى تشبيها له
بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحصا فلما كان لكل واحد
منهما مشابهة للآخر اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا
دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا
كان او مستقبلا وقيل لنفيه المدخول كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا
كان او مستقبلا اي في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل الانفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى او تسليم تخطئتهم

وتبعه هو لم يكد بقوله لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه ولا غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح [illegible] وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بان انتفاء النفي في وقت وثبوته
في وقت اخر وعن الثاني تخطئة بعض الفصحاء تخطي ذي
الرمة وخطأ ذي الرمة في تسليمه تخطئتهم عن عنبسة انه قال
قدم ذي الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في
انكاره عليه واخطأ ذي الرمة حين غيره انما هو كقوله
تع لم يكد يراها وانا لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على
كاد وما يشتق منه النفي لنفي مضمونها تمسكا في الدعوى الاولى
بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقوله ذي الرمة اذا غير النأي
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث
اراد بالنفي الداخل على كاد كسائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه التلفيق فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا

مفعول له ... مفعول به

وانما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لمشابهة المصدر الذي هو من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما اي من المصدر والمفعول له متصفا بهذين الشرطين يعني كما ان المصدر يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور ومقارنا في الوجود كذلك المفعول له فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر وانما اشترط في جواز حذف اللام الشرطين المذكورين لانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاصلة اي باعثة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى ذكر اللام وافيه قال ~~وللسائل~~ ولسائل ان يقول ان الامر الاول اي الشرط الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس بشرط فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي فان الثاني متحقق واضطراري

قال النحويون القول يتعدى بجملة احرف نحو قال به اي حكم به وقال له اي خاطبه وقال عنه روى عنه وقال فيه اي اجتهد فيه وقال عليه اي اعترض عليه وقيل افترى عليه واذا استعمل خاليا عن هذه يكون بمعنى الذكر فقال كذا الظاهر

قوله وانما يجوز حذفها الخ اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند
حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له لفاعل الفعل المعلل اى
ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به فكما كان الضرب فى المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك كان التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم فكان تقديره يريكم الله
البرق حال كونكم خائفين وطامعين سلمنا انه مفعول له لكن
على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم تقديره يريكم
الله البرق ارادة خوفكم وطمعكم فكان الارادة فعلا لفاعل الفعل
المعلل او ليكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح اى
تقديركم الخوف بمعنى الاضافة والطعام بمعنى الاطعام وافية للكافية يكون الاخافة

اصل كلمسى بر قاعده معناسنه كلور برده لغت معنا ايضا برده
ما يبتنى عليه الشئ معناسنه برده اولى معناسنه برده الاستصحاب
وهو ملكان على ما كان برده بمعنى الدليل بر بمعنى القاعد
برده بمعنى الراجح برده بمعنى قطعا برده ينبغى

حتى
للجمع العطف انتها للغاية بمعنى مع بمعنى التنبيه بمعنى الابتداء
اللام
المكية المال لزيد الملك وهبت لزيد للاستحقاق الجل للفرس التنبيه الابن لزيد

وطفوتا وخدجا، طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت الى الغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى شرع عطف على طفق وهي
اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث
لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض ليس كذلك لانها تستعمل في الدعاء

وله

قوله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله وثانيهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب وافعل به بشرط ان يكونا
في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتصرفان
الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا او احسن بزيد
ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لما بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقولهم ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب شاذ ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغ التعجب منه
سداسيا رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثيا مجردا مما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بناؤهما من
فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم ما يجوز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
ولا تأخير اي لا تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما
قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من
خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد الفعل

قوله وانما يجوز حذفها الخ. اى انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند
حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له لفاعل الفعل المعلل اى
ان يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب فى المثال
المذكور فعلا للمتكلم كذلك كان التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفاً وطمعاً فان خوفا مفعول له مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف لانا نقول لا نسلم
انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم فكان تقديره يريكم الله
البرق حال كونكم خائفين وطامعين سلمنا انه مفعول له لكن
على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم تقديره يريكم
الله البرق ارادة خوفكم وطمعكم فكان الارادة فعلا لفاعل الفعل
المعلل او ليكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وح اى
تقديركم الخوف بمعنى الاضافة والطعام بمعنى الاطعام ويكون الافعال وافية للكافية

اصل كلمسى برقاعده معناسنه كلور برده لغت معنا ايضا برده
ما يبتنى عليه الشئ معناسنه برده اولى معناسنه برده استصحاب
وهو ما كان على ما كان برده بمعنى الدليل برده بمعنى القاعد
برده بمعنى الراجح برده بمعنى قطعا برده ينبغى

حتى
الجمع العطف انتها للغاية بمعنى مع بمعنى التبيين بمعنى الابتداء
الملكية المال لزيد الملك وهبت لزيد اللام للاستحقاق الجل للفرس التعليل الابن لزيد

ای مفعولیه ای نفعله

وانما اشترط فی جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لمشابهة للمصدر
الذی هو من لفظ الفعل من حیث کون کل واحد منهما ای من المصدر
والمفعول له متصفا بهذین الشرطین یعنی کما ان المصدر یکون فعلا لفاعل
الفعل المذکور ومقارنا فی الوجود کذلک المفعول له فلما شابه المصدر
تعدی الفعل الیه من غیر اللام کما یتعدی الی المصدر وانما اشترط فی
جواز حذف اللام الشرطین المذکورین لانه اذا علم حصول هذین
الشرطین علم انه علة حاصلة ای باعثة للفاعل علی الفعل فلم یحتج الی
ذکر اللام وافیه قلنا ~~ولتسائل~~ ولسائل ان یقول ان الامر الاول
ای الشرط الاول لیس بشرط فان الجبن فی المثال المذکور منصوب مع انه
لیس لشرط فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختیار له فیه وجوابه
انا لا نسلم ذلک لان الجبن فعل واثر لنفسه وظاهر ولا یلزم من
عدم اختیار فاعله فیه ان لا یکون فعلا له لان الفعل قسمین
اختیاری وطبعی فان الثانی متحقق وافهم
اضطراری
قال النحویون القول یتعدی بخمسة احرف نحو قال به ای حکم به
وقال له ای خاطبه وقال عنه روی عنه وقال فیه ای اجتهد فیه
وقال علیه ای اعترض علیه وقیل افتری علیه واذا استعمل
خالیا عن هذه یکون بمعنی الذکر فبادر الظهر

قوله ولا الفصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل وقد جاء الفصل
بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه خلافا لابن كيسان
وشذ الفصل باضحى وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة
وما امسى ادفاها والضمير للعشية وهو مقصورة على السماع

اى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل
عدم التصرف بالتقديم يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما باتفاق فصل بين الفعل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانهما
يجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثر
الفصل بكان كان فعلها كما احسن زيدا ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الآن انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوى من حيث
المعنى لانه كان جهل سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل

صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم
اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لانه الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد وليس الا وبه اى مجروره
مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنى اجعل احسن على ان يكون
همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اى يجعل اللازم متعديا
فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما في خرج ففيه اى
في الفعل ضمير هو فاعل اى احسن انت بزيد او زيدا اى
اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان
احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال
المدح والذم يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلا يكن
مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس
وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع

الاول مفرد آخره الف وان
حذف والاسما فا حوله اقنت تقديريه
كالعصا والفتى نصبه ورفعه تقدير
وجره لفظي والثاني ما اضيف الى ياء المتكلم
غير التثنية فان صحا فرفعه ونصبه تقدير
كالكل تقدير فرفعه فقط تقدير مسلمي لانه غيره
والثالث ما في آخره ياء
منقولة الى التعدية تأبط شرا او مفردا في قول مجازي
والرابع ما في آخره ياء مكسور ما قبلها وان قدر فيه
فان اسما فرفعه وجره تقدير كالقاضي وفتح وان فعلا
فرفعه تقدير
والخامس ما في آخره واو مضموم
ما قبلها فرفعه ايضا الا ما يلحق بآخره ضمير
والسادس اسم اعرب بالحروف ملاقيا الساكن
بعدها في ابوالقاسم فتحل اعرابه تقدير
والسابع المحكي عليه بالاضافة
كما كان اعرابه تقدير
وان في مسموعات

واوی یایه قلب
اولنمنک دورت
شرطی واردر اولکیسی (واو یا) بر کلمه‌ده اوله اولکه آخره کلمه‌ده اولیه
مثل بعض وطرا ایکنجیسی
واو یا آخر حرفدن بدل
اولمیه مثل صوبیر اوچنجیسی
علم اولمیه حیوة دوردنجیسی
اسم تفضیل وزن اولمیه ایوم

لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل و[illegible]
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء و
الثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء مع كسر العين
اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد
بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
وجه غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا و
حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون ما حينئذ في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله [illegible] نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل

الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعديته انما هي بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله على انه
خبر كما لو صرح بهذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد في
هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عين الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم [illegible]
مما لا يطابق الفاعل المخصوص فيه مؤول بتقدير مثل الذين كذبوا [illegible]

للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي
ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها
اي ومن الافعال المدح والذم حبّ في حبذا وهو اي حبذا مركب
من حبّ الشئ اوحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او
حال على وفق مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان
رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز
والحال هو في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه
فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره

اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون
مستقلا في المفهومية بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له
في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد خرج حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول
ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير
ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا
مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها
تجر معاني الافعال الى ما يليه وحروف الجر لانها او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه
الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها
عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما بخلاف ما قبلهما ورب
وواوها اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ

ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الأول لا تكون إلا حرفا
فالخمسة التي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء أي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل إذ لا معنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود فالمراد بالفعل المتعلق لأنه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء إما من المكان نحو سرت من البصرة أو من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية مجيء إلى أو
ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت إلى الكوفة ونحو أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ ألتجئ إليه والتبيين أي
بالجر عطف على الابتداء أي ويجيء من للتبيين أيضا لإظهار المقصود
من أمر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الأوثان فإنك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو
الوثن استقام المعنى والتبعيض أي وقد يجيء من للتبعيض
وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو أخذت من الدراهم أي بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فإنه مرفوع بالجزئية
وزيادتها لا تكون إلا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من أحد
وهل جاءك من أحد خلافا للكوفيين والأخفش لأنهم يجوزون
زيادتها في الموجب أيضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فأجاب
عن الاستدلال بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه

زيادة

زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض أو للتبيين
أي قد كان بعض مطر أو شيء من مطر أو هو محمول على الحكاية كأنه
قيل هل كان من مطر فأجاب بأنه قد كان من مطر وإلى
للانتهاء أي لانتهاء الغاية فهي ضد من في المعنى فما يليه سواء كان
في المكان نحو جئت إلى السوق أو في الزمان نحو أتموا الصيام إلى الليل أو غيرهما
نحو قلبي إليك فإن التوجه إلى المخاطب باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ووجه ذلك
أي مثل إلى في كونها للانتهاء وبمعنى مع كثيرا ولم يختلف في كونها بمعنى
مع تشبيها بإلى كما اختلف في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة وتختص بالظاهر أي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال إليه لأنها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
بجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فإنه جوز دخوله على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية أي لظرفية مدخولها
لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى
على قليلا كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل والباء للإلصاق
لإفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء بهذه كما ترى فإن الباء
لصوق مروري بزيد أي بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة أي
لاستعانة الفاعل في صدور الفعل بمجروره نحو كتبت بالقلم و

والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق غير المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت
هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت زيد صدر الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
من الحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر
فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد
بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد
فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى فى غير الخبر الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى
بالله شهيدا اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى بيده اى نفسه
والقى بيده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد
واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اى لبيان علة الشئ وبيانه نحو ضربت للتأديب او خارجا
نحو خرجت لمخالفتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر

وان

وانى لكم اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم وبمعنى الواو فى القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
لتحقيق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص
واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة هو الصحيح على المذهب الاصح
وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار
عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل
فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته
وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها

لان هذه الضمير عندهم راجع الى المذكور كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا

امراة وربتها امرئتين وربا بين ناء وتلحقها اى رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل بعد تلحق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم فتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل
بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه
الواو للعطف عند سيبويه وليست جارة فان لم يكن فى اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء
لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو
مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال
وك لا فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا
لانحطاط رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن مرتبة
اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى

باب القسم وهو اسم الله اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع
اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل الاختصاصه فهى كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن كذا فانهما مختصان ببعض
بعض هذه الامور المختلفة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يقال
يقال الباء توجد مع الاختصاص بالمظهر لكونه لمكان التنافى ويتلقى
اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحرف النفى اى
ما او لا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لافعلن كذا وان
فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما القسم
السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل
قام زيد ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط
القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم
ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا استغنائه
عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا دالا
على الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
اى لمجاوزة الشئ وتعديته عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ

عن الشيء الثاني ووصولها الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى
الصيد وبالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم بالجزوال وحده
نحو اوتيت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد
على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك
بدخول من عليهما نحو من عن يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس
مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته
وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
زيد كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في
بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدا
زمان الفعل المثبت وللمنفي هو ذلك الزمان الماضي اريد بهما الاخير
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة
كذا اشترط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها جاز ان يقال ان
مبتدا مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة واما الى الآن
والظرفية عطف على الابتداء اي ويجيء للظرفية المحضة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي يعتبر به حاضرا وان مضى

بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي يعتبر به حاضرا فالمراد ان جميع
زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا
ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما
فكيف يصح اعتبارهما مبتدا زمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول للابتداء اي ما رايت مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به انها لفظا
فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت او شبهت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى
على انها تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل او جعلها لكونها لا ثانية بخلاف الاربعة السابقة لها
اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه من

وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعو والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا لقائم لكونها في موضع الجمل لان جواب القسم لا يكون الا جملة

اي قسم من الكلام اذ كل منها نزل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس اخواتها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في الصورة الكتابة وانما جعلنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي لهذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت به بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها تشتملها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمه اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما

يشتق

والتلبس الذي يتشنع للمضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر فانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يضعف ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي عصام الدين

يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانها اي ان بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معاذ كلك زعمت اي لولا زعمت انك معاذ ولولا انك ضربت صدر منك اي لولا صدر الضرب منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانها اي ان بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما بعدها جملة

صورة الفاعل لولا انك جئت تقديره لولا وقع مجيئك

صورة المفعول لولا علمت ان زيدا قائم تقديره لولا علمت قيام زيد

قوله لولا انك قائم جوابه لو انك قمت كما يستعمل في حروف الشرط عصام الدين

مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا وتمثيل
قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذ المفاجاة
والفتح على انها مبتدا او محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم
ثابت وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى الظن وزيدا مفعوله
الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم مثنى لهزمة تاتيا ان عظم اللحيين تحت
الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا
وشبهه بكل عطف على انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول
اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى
اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى
المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس
المقولات وان جعلت الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو

وان خلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه
اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان
ورجح المصنف الاول وتبعه
الرضي واوضحه عصام الدين

فعلى هذا جاز العطف عليه فجاز ليرتبط
بما قبله فكانه حفظ كتابة المتن
واعرض عن الربط
عصام الدين

معنى انّ المفتوحة مع جملتها لا من جنس المقول ولذلك اي لاجل
انّ انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على
اسم انّ المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو فان
في هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون
مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا
على محله دون انّ المفتوحة فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع
فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على
اسم انّ المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف
لفظا مثل انّ زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قائم اي انّ زيدا
قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على
اعراب واحد مثل انّ زيدا وعمرو ذاهبان فان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه
انّ ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه
الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي الخبر فانّ انّ عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء

قوله حيث يكون ما عملت فيه بتاويل الجملة لانه نائب
مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت
في تاويل المفرد فكيف يوجب كون
المفتوحة مع ما تتعلق به مكانا في
محل مفعولية محكومة في تاويل المفرد
ولم يجوزوا السراية
العطف على محل
اسمها مفتوحة
اصلا عصام الدين

كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم انّ مبنيا فى جواز العطف
على محل اسم انّ قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عند هم انك
وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز انّ زيدا وعمرو ذاهبان فان الخبر
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوّزان فى مثل
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم انّ بلا مضى الخبر فانه
لما لم يظهر عمل انّ فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكنّ فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل انّ
لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شئ عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما تقول لم يخرج زيد
ولكنّ عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها ايضا
ولذلك اى لاجل انّ انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها
دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا
لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اى على خبرها نحو انّ زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين انّ نحو انّ فى الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك

الحكم وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى
التاكيد والابتداء اعنى انّ المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
فى لكنّ على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا يوافق اللام مثل انّ فى معناه الذى هو التاكيد وقد جاء على ضعفه
فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد وتخفف انّ المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى
ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل و
لهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل انّ زيد قائم وانّ زيد لقائم واما
فى الاعمال فلطرد الباب ولانّ كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا
اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن و
اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا افادت ذلك الاشتراك الاختصاص
دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى تعميم

قوله ولهذا لم يذكره صريحا اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه ضمنا بجواز الالغاء عصام الدين

قوله لفوات بعض وجوه مشابهتها والعموم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه فى فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل عصام الدين

قوله ولانّ كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لا يصح عطفا على اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب عصام الدين

واعلم ان الكوفيين انكروا المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام
لازمة لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا واجاز
جاءني القوم لزيدا ونقضه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء
ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي وعن
نتقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله وان كلا لما ليوفينهم
مما يبطل انكار عملها عصام الدين

اى في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لان اصل الدخول
على الفعل خاصة متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غيره دواخل الخبر متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
ويلزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر
ضمير ان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهى
لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون
وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الفعلية
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
و داخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال
المفتوحة في غيره اى في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها
في المظهر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه

روايه

رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
صديق ويليها اى المفتوحة المخففة حال كونها متروكة مع الفعل
المتصرف قد نحو قل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وليزوم هذه الامور
الثلاثة الفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان
لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحرف النفي الفرق بين المخففة و
المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث
المعنى لانه ان كان فيه الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه اذا كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية
والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسه
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم ان الكلام تشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة واتح

قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان السابق اوهم بخلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد وفيه عصام الدين

وجبت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورتين
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأنّ فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة
الآخر كقوله ان عن وجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان
اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت
وان لم تعملها لفظا فعملها في ضمير الشأن مقدر عندهم كما في أنْ المخففة
ويجوز ان يكون غير مقدر بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
في أنِ المخففة ولكنّ وهي عند البصريين بالكاف الزائدة
واصلها لا كأنّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة وكلمة ان
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين الكلامين
المتغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف
اي لكنّ فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة والمشابهة لفظا
ومعنى فالتوجيه بحرجها بخلاف انّ وأنّ المخففتين فانه
لها اما واجبا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشارة

لما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على انّ
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا او نحو معنى لكن
مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما
اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني
اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصب المفعولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل
اتمنى زيدا قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزءين
بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول
اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع امر محبوب او مخوف كقوله تعالى لعلكم
تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر
بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد المبرد في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار

منك تقريب فاجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال
المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فان ع حكاية
على ما كان عليه او كان اشتهار ذلك الرجل بابي المغوار بالياء
فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص
بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من
قبيل هذه الشواذ ومع الاحتمال لا حاجة الى التاويل بعد الجزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم
وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند تفصيلها
اي المفترقة فيها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض النحاة الى ان بل للتنبيه بعد المفرد نحو جاءني زيد بل عمرو
وما جاءني زيد بل عمرو وليست فيها ان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح ومعها فصيح مطرد في كلامهم
لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من
ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع بينهما ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيبا

فنقول

فنقول لا ترتيب فيها بناء في الاطلاق اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي
مثل الفاء في الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف
بحتى يجب باقتضائه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى تمييز
الجزء بالقوة او الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح للان
يجعل غاية او انتهاء للفعل المتعلق بالكل مع دلالتها على تعلق الفعل بجميع
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء
من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة
في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء موت سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقديم

قدوم ركبان الحاج على رحالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك
ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء
كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة
ولذلك استعملت حتى الجارة جميعا الا انه لم يثبت في العاطفة
ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها
فكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة وان كانت محمولة عليها
لم يستعملوها في معنيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق
الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا
في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليتناول المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو
واما وام كل من هذه الامور الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير
معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو
الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي

لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة
بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى
الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة
اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا
ام عمرا اذ ليس المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام
لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح فارايت زيدا ام عمرا حسن والافصح
ان يكون تركيب ارايت ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن و
افصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية
المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر
الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا او لا يخفى
ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مستحسن
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا
لا يخلو عن اضطراب وتخالف بما نقل عن سيبويه والقياس ثمة اي
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي ام المتصلة لا بنعم ولا بلا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد
او عمرو او اجاءك زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان

المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد
يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بنحو الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر
وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو قدم
على قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف
والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى قوله والمنقطعة كبل في
الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني
والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطيعة
التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل عرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل أهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اي بل أعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول الى الاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم
ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما
نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على
الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر

المعطوف

المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين متواليين
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما التي تقع
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد
اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه
الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لتعيين الحكم الى احدهما من
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاء عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه كانه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل وكذا كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وترك زيدا اما في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كلا التقديرين
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها ليصدر
بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد
قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد

بالقريب

بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى
والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له قسمان كمال البعيد وكمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم
انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال
يا زيد أليس لي عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا
وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب
النفي بمعنى نقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك
النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال لم يقم زيد بلى
اى قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن نقض النفي الذي بعد
ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا بلى انت ربنا

وقد جاء على سبيل الندور لتصديق الايجاب كما تقول في
جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا
يخالف لما ذكر المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل اي الا مع القسم
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال احلفت اي وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي
واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق للخبر و
في بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قد
اتاك زيد ولم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكر
المص من كونها لتصديق الخبر حروف الزيادة وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة
ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة

اللفظ

اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او كون الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ تعالى
سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو
ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع
ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك
المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما
قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف

نحو عففت من غير ما جرم وانما الاجلاس قضيت وقبلها فيها كلها مكررة
والمجرور بعدها تدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد وقلّت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية
بحيث يستغنى عن القسم ويشعر ذلك في صورة نفي القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى
فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع الله رزقه اى مات وان فهي اى ان مختصة بما في
معنى القول اى بفعل مقتدر فيه معنى القول تقرر المظروف في الظرف
غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
فهي لا تقع في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤدية معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اى كتبت اليه شيئا هو ائت فانه حرف دال على ان ائت تفسير

حرفا التفسير

للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرتني معنى القول لا تفسير
لما في قولهم مرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها
المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول
الظاهر لاوحينا وحروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة
المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان
خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها فتجعلها في تأويل
المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما
في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوتك وان تعذر قدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كون هذا زيدا وحروف التحضيض

هلّا والّا اشد رتين ولولا ولوما لها صدر الكلام كذا لانها
على احد انواع الكلام فتصدّر لتدل من اول الامر على انّ الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل
لفظاً نحو هلّا ضربت زيداً وهلّا تضرب زيداً او تقديراً نحو هلّا
زيداً ضربته وهلّا زيداً تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي
الذي قد فات الّا انها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على انه ترك
في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما
لمجيئها لهما فهذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعاً
للمخاطب واقعاً عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة و فيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد
عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي لا ينضاف

الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل
للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل
بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بتّ ساهراً
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في
حيّزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مرّ وتدخلان على الجملة
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تدخل فيهما نحو هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً او فعلاً بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله
تع هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي
من لوازم الافعال فان رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً
بالحمى وحنّت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلّت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفاً اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيداً ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيداً ضربت كما عرفت وتقول اتضرب زيداً وهو اخوك
باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيداً لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف

بالحقيقة لان اصله اثر ضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل
ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية
فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين بتعدد المستفهم عنه جعل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب
واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة
ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول و
استئناف سؤال آخر ام المقدرة بالهمزة فان قولك هل
زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول ألم اذا
ما وقع واثم كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء
والواو من حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال
الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك الاكرام في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك

اي لو وقع

ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل ان في المستقبل
نحو قوله تع ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع
انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تع لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد له في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان

بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولا استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر فاما احد فظاهر
واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليسا مبتدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل معا ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن
اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اي ان مع معموله فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هي المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي
بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له
من مفسر وان يكون دالا على معنى التحقيق والثبوت يدل على ثبت

المقدر

المقدر بينهما فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل لتقتضي مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي لتعذر وقوع
الفعل في موقع الخبر كقوله تع ولو انما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيخرج تركه
في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم وتقديم غير الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمها الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا عمل فيه
لادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل
عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب لكان الجواب للقسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون
اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثال والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام متقدما الشرط عليه
او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر

الشرط ويلغى القسم وان يلغى القسم ويعتبر الشرط كقولك انا والله ان تأتني
آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب غير اللف وعلى المعنى
الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف والنشر وباعتبار الشرط على ترتيبه وان
تأتني والله لآتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
نشر على ترتيب اللف وباعتبار الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء القسم
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير
ترتيبه ففي كل من المثالين نفع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين الجزئين
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد
اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما
من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او معه تقديره
كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم

بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذلك قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم
لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء للشرط يلزم الاتيان بالفاء
لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان
يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى واما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان اما يقابل اما المذكور بها
غير مذكور لكنه مقدر يعني فاما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليها المتشابهات وحكمها ان كلمة اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول لكنها والتزم حذف فعلها
اي الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء البتة
جزؤها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا او ما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير
مقيد بحال التجويز اي تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا

فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون

وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه وقيل والقائل هو المبرد وهو الثاني وقع بينها وبين
فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء
واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما مر
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية
جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ان في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين

ان

ان يكون فجعل لاما قوة ترفع حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد
فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف
واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة الخ
بصيغة فعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع توهم جواز
اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم بتقدير تذكر على صيغة
المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون
الواسط بين اما وفائها منصوبا لظهور امثلة المرفوعة [illegible]
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يضعفك
فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب

اما زيد فمنطلق

ردعا لك

لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجيب
الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
بنى لكونه لفظا كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبته معناه لمعناه
لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان في علم نحوه وذلك عين الحرفية تاء التانيث الساكنة
لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله
وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاصل في الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فقصد من اول الامر سكون هذه
على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما ولته لانها كالحرف
الاخير مما لحقته فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاقه تاء التانيث وبين عدمه
او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف

لعدم احتياجه الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها الفعل
بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفي شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال
ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر
والغرض كون الجزء منها التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى به نون الشىء واعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه
وعروضه كما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه
المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اى غير ذات حركة
تقرير الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي ساقطة لنون من وكن
ولم يكن وامثالها خارجا بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة
آخر تلك الكلمات لا تتابع حركات اواخرها ولو تبع حركة
الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعة الآخر
من غير تخلل شىء نحو ههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم

في الفعل لان تأكيد الفعل يخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها لحركة الراء في تحققها في الوجود
تحقق العارض للمعوض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا
المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فحينئذ لا يتصور معناه
في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في احمد و
ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في
رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للشخص تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة
الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد
وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر في نحو مسلمات
فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم
ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله النون في ذلك

عوض زيد ورجل

وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امرأة ثبتت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين
العلمية والتأنيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا التنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه نوع سهل يعين
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن
الغناء وانما اختص بما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كان للحروف الكلمات الواقعة في اثنائها جائز [?]
تحت هذه من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر
لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بنظام المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركة مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذا القافية انما يكون
بابدال حروف الاطلاق به [illegible]
التنوين به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن [?] في هذا البيت الباء

المراد من حروف الاطلاق حروف المد واللين

والتحريك بسكون الالف التنوين وهو غير ساكنة
فالتقاء ساكنان فحرك الاول انا كسر اعلى الاصل
او فتحا للخفة سرية لكتاب

وتحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند الترنم نون
التاكيد ولما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ووقا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع
الامتداد فيها لانه ليس هناك ما يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وفاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية
في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند الترنم بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذه التنوين عن حد الوزن
ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي
بل موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد التنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاربع فاختار
العسكر الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بحال كون الابن مضافا الى علم اخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال الابن بين العلمين

احدهما موصوف به وخطا يحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد
وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن
الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا من زيد
وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها
لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس في مثل هذه ابنة عاصم
نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لا ثابتة والاصل في
البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع
غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف
الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون
التثنية وتختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن
في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالمشددة والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب

اي نون التاكيد

قوله ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو جوابه فهو من قبيل اضافة الجواب كما افاده الشارح لما ذكره الهندي اي الاضافة من قبيل اضافة جرد قطيفة [illegible] ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان [illegible]

دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت
اي نون التاكيد في النفي نحو والله لا يضربنّ زيد لانه بالنفي يبعد من الطلب الا قليلا لخلوّه
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل الذي هو منفصل عنه وهو القسم
من غير ان يؤكدوا ما يتصل به وهو النون بعد لام الابتداء وفي قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل امّا تفعلنّ
اي الشرط المؤكد بما فانه لما اكّد الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي قبل
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان لم يشترط
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او نقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او نقل الياء
بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة فظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشتمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر

فتقول

فتقول وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في الجمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوّز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو الجمع
المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة
~~يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون~~ من حذف الواو والياء
وتحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النون حكمها مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فان النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة
فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما تحذف في اغزوا القوم

ولكفار تروا زهو العرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امراة بحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو
المفتوحة ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمّت مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرت مع المنفصلة تقول اخشينّ
كاخشي الرجل فان لم يكن اي مع الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر اغزو وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة ويفتح لها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ و
اخشينّ برد اللامات وفتحها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثمّة اي لاجل انه مع غير ضمير البارز كالمتصل ومع ضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال هل ترى زيدا
هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل
وهل تروُنّ في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم وهذا مثال فيه ضمير
بارز يضم لاجل النون وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات
الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال فيه بارز
يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على ترنّ
اي ومن ثمة قيل اغزونّ برد اللام المحذوفة كما ترد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزنّ في اغز وبحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على الترتيب في الواقع
وتحقيقه

في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها
لما هو غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين
كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها ولالكان الواجب
ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا
بينهما وانما لم يعكس خطا لمرتبتها يدخل الفعل عن مرتبة ما
يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا
المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم
او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل
المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزنّ
واغزنّ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب
ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين
فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة باتفاق اثره على ما ليس بلازم
والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربنّ اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب

الفا واذا انضم آوانكسر تحذف نحو اضبت خبراً واحانى
خبر انضم لي بخير تنويهاً تمت هذا الكتاب بعون
الله الملك الوهاب في أواخر
رمضان المبارك وهو في سنة
اربع وعشرين والف

عم [illegible] سنة [illegible] مصطفى [illegible] عفا عنهما الباري [illegible]

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيراً ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا
خيراً واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في
مداقق الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج
الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته من محو ارقام الضلالات
كافية وعن مضرة استقامة الجهالات شافية وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح
من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه سبحانه في وظايف
عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت تمت هذا الكتاب بعون الله
الملك الوهاب في اواخر رمضان المبارك
و [illegible] الشيخ ابن الحاج عثمان

معنوی

دعاء استخاره بودر

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا عالم السر والنجوى ويا كاشف الغم والبلوى اجعلها لنا

امر فرجا ومخرجا برحمتك الواسعة يا ارحم الراحمين سبحان ذي الملك

والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والهيبة والقدرة والكبرياء

والجمال والجلال والجبروت سبحان الملك المعبود سبحان الملك

المقصود سبحان الملك الحي الذي لا ينام ولا يموت ولا يفوت

ابدا سبوح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح سبحان الله

والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

بو اوراد حضرت علي عليه السلام استخاره ايتمزدن اول ايكي ركعت

نماز قيلوب بوني بر كاغده يازوب بلش التنده قويوب

يته اسل

يا مقلب القلوب صرف قلوبنا الى طاعتك

مانقص ماخبر مامصدر ماوجد ماوصل ماستغفرها مامن

ماشرط مانقص ماكافة ماتجمد مامدت

كمالك ورايسه هيچ ييره دييرك كمالك يوق ايسه هيچ ييرده يوق

كمالك وار ايسه هر يرده ييرك كمالك يوق ايسه هيچ يرده يرن

يا مصرف القلوب صرف قلوبنا الى طاعتك

اعطني حجرتا نهوم كرم لكن نه ضيفه كلمه في قلم

قد زيد ام تقيد المعنى

قد كان تقيد المعنى

زيد يقوم تقيد المعنى

جهم ابهيه لو بهله يه

جهم ابهيه يه يه

جهم ابهيه بوده بهم

ولا بر خيز وطاعت كن كه طاعت به زهر كاريست

سعادت آن كسي دارد كه وقت صبح بيدار است

كمالك دو

افندم سين دائم اشعار يده لكن اكلمز ادعاي

بيان قلسا كوزر اولمز [illegible] عجم صحابي

يا محول الحول والاحوال حول حالنا

الى احسن الحال

اللهم ارزقني فهم النبيين وحفظ المرسلين
والهام ملائكتك المقربين برحمتك
يا ارحم الراحمين

من قرأ هذا دعاء قبل درس
يكون عالما بإذن الله تعالى
[illegible]
اللهم اخرجني من ظلمات
الوهم واكرمني بنور الفهم
اللهم افتح علينا ابواب رحمتك
برحمتك يا ارحم الراحمين



والله اعلم

وقفت وقفت وقفت

ای کوکل قطعی الحرم تاج اولمادقجه
مسلک ابلیسه حقیقت ناظر اولمادقجه
درد و غم است غمی بو صحابی نیدرلر
عاشق سوداسیله دوشکون تاج المقدس